المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/11/2015

الحموشي يخصص منحا مالية للسلفيين أصحاب المراجعات الفكرية

2630/1-3

إسماعيل روحي

كشف مصدر مطلع أن معتقلين سابقين في إطار قانون الإرهاب استفادوا من مبلغ مالي قبل عدة أسابيع بعد خروجهم من السجن، وأوضح المصدر ذاته أن عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني، منح مجموعة من المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم مبلغا ماليا وصل إلى 3 آلاف درهم سلم إليهم من طرف مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأمن الوطني في إطار المساعدة التي سبق أن وعدتهم بها مجموعة من الجهات خلال جلسات الحوار التي نظمت داخل السجون.

وأكد المصدر نفسه أن عملية حصول السلفيين المذكورين على المساعدة المالية جاءت في إطار رسالة وجهها حسن خطاب، الذي كان يتزعم التيار السلفي الإصلاحي داخل السجون، من أجل العمل على مساعدة وإدماج المعتقلين السلفيين المفرج عنهم، مضيفا أن خطاب وجه رسائل أخرى إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس الحكومة بخصوص مساعدة المعتقلين السلفيين السابقين، لكن لم تستجب إلا المديرية العامة للأمن الوطني.

وذكر المصدر ذاته أن المنحة المالية استفاد منها معتقلون سابقون من التيار السلفي الإصلاحي الذين غادروا السجون خلال فترات سابقة، مضيفا أن المعتقلين الـ37 الذين تم الإفراج عنهم في إطار العفو الملكي بمناسبة الذكرى 40 للمسيرة الخضراء ليستفيدوا من المساعدة المالية، وجهوا كذلك رسائل إلى جهات مختلفة، بينها المديرية العامة للأمن الوطني، من أجل الاستفادة كذلك من مساعدات مالية في انتظار إدماجهم بناء على الوعود التي قدمت لهم في إطار الحوار الذي جرى مع جهات مختلفة في الدولة.

تتمة ص 3

الحموشي يخصص منحا مالية للسلفيين أصحاب المراجعات الفكرية

إسماعيل روحي

تتمة (ص01)

وفي السياق ذاته، أكد مصدر مسؤول داخل التيار السلفي الإصلاحي أن الدعم المالي المقدم من طرف المدير العام للأمن الوطني لبعض المعتقلين السابقين والمنتمين للتيار، يدخل في إطار مجموعة من المراسلات واللقاءات مع مؤسسات الدولة، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والديوان الملكي ورئاسة الحكومة ووزارة العدل والحريات ومؤسسة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسة محمد السادس للإدماج والمندوبية العامة لإدارة السجون والإدارة العامة للأمن الوطني، والتي استجابت للأمر، في حين تلقى المعتقلون وعودا مؤكدة بإدماج أبناء التيار على أساس أن يضمنوا عدم تسيب أو انفلات أفكار العنف والتطرف بعد أن تصالحوا مع أنفسهم ومع الدولة والمجتمع.

الشيخ الشاذلي قال إن جهات نافذة وراء الخبر والصبار ينفي علمه والرميد يرفض التعليق

لائحة جديدة بـ100 معتقل سلفي قد يفرج عنهم بمناسبة عيد الاستقلال

فاس
محمد حروضي

كشف الشيخ السلفي، عبد الكريم الشاذلي، في لقاء تواصلي مع عدد من السلفيين، أول أمس بمدينة فاس، أن هناك لائحة جديدة للمعتقلين السلفيين، تضم عبد القادر بلعيرج ضمن 100 سلفي، يجري إعدادها للإفراج عنهم بمناسبة الذكرى الـ60 للاستقلال، الأربعاء المقبل.

الشاذلي قال «أريد أن أزف إليكم خبرا سارا، حصلت عليه من جهات عليا، مفاده أن دفعة جديدة من المعتقلين السلفيين ستغادر السجن ليلة الاحتفاء بعيد الاستقلال، وعددهم 100 معتقل، وعلى رأسهم عبد الكريم بلعيرج».

وأضاف الشاذلي، في تصريح خص به «أخبار اليوم»، أن خبر اللائحة الجديدة للسلفيين المنتظر الإفراج عنهم، تلقاه من جهات عليا تتكفل بمعالجة ملف السلفية بالمغرب، لكنه رفض الكشف عنها للجريدة، حيث أكد، في السياق ذاته، أن هناك ترتيبات تجرى لإعداد لائحتين في المستقبل تهم دفعتين، ستشملان بقية المعتقلين السلفيين ممن أبدوا، كما قال، نوعا من التعقل والواقعية في التعامل مع المجتمع والدولة، وقدموا مراجعات فكرية وسياسية لتصحيح أخطائهم التي ارتكبوها في مرحلة من تاريخ المغرب.

وفي الوقت الذي نفى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، علمه بالموضوع، مضيفا أنه يمتنع حاليا، في غياب أي معلومات لدى المجلس، عن الإدلاء بأي شيء يخص ما كشفه الشاذلي في لقائه بفاس، رفض مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، التعليق على الموضوع، فيما اكتفى مصدر من الوزارة بالقول، في حديثه لـ«أخبار اليوم»، إن المبادرة في هذا الباب تمر عبر مراحل، لكن لجوء البعض إلى إخراجها إلى العلن قبل موعدها، يشوش على المبادرة ويحرق أوراقها بيد أصحابها».

وكان 37 من المعتقلين الإسلاميين المحسوبين على «السلفية الجهادية» قد غادروا السجن ليلة الاحتفاء بالذكرى الأربعين لذكرى المسيرة الخضراء بعد عفو ملكي.

التفاصيل ص 5

كشف الشيخ عبد الكريم الشاذلي ، أول أمس ، في لقاء مع عدد من السلفيين بفاس، أن لائحة جديدة للعفو عن المعتقلين السلفيين ، يجري إعدادها ليستفيد 100 سلفي من العفو بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للاستقلال

الشيخ الشاذلي قال إن جهات نافذة وراء الخبر والصبار ينفي علمه والرميد يرفض التعليق

لائحة جديدة تضم 100 معتقل سلفي قد يفرج عنهم بمناسبة عيد الاستقلال

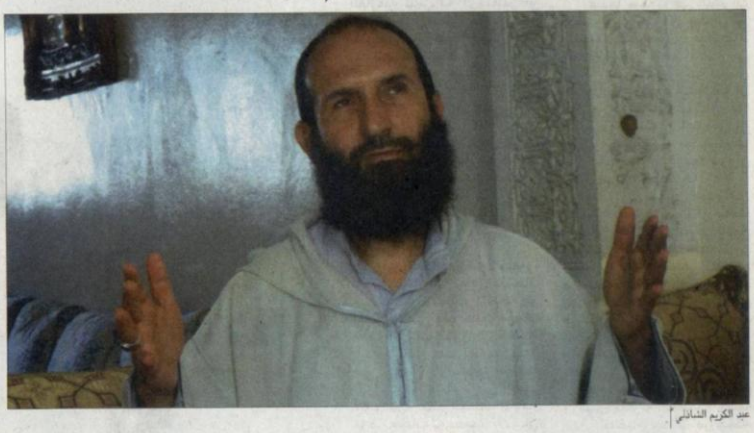

عبد الكريم الشاذلي

فاس
محمد حروضي

خرج الشيخ والمعتقل السلفي السابق والقيادي بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، عبد الكريم الشاذلي، ليعلن في لقاء تواصلي جمعه بفاس مع عدد من السلفيين، عن وجود دفعة جديدة من المعتقلين السلفيين ستغادر السجن يوم الأربعاء القادم، والذي يصادف ذكرى عيد الاستقلال.

وقال القيادي «بحزب عرشان»، خلال تراسه، معية عدد من المعتقلين المفرج عنه مؤخرا، للقاء تواصلي مع السلفيين، احتضنه مركب الحرية بفاس مساء أول أمس الأربعاء، وحضرته بعض عائلات المعتقلين الإسلاميين القابعين بالسجون المغربية من بينهم عائلة بلعيرج (قال الشاذلي)، «أريد أن أزف إليكم خبرا سارا، حصلت عليه من جهات عليا، مفاده أن دفعة جديدة من المعتقلين السلفيين ستغادر السجن ليلة الاحتفال بعيد الاستقلال، وعددهم 100 معتقل، وعلى رأسهم عبد الكريم بلعيرج».

وأضاف الشاذلي، في تصريح خص به «أخبار اليوم»، «أن خبر اللائحة الجديدة للسلفيين المنتظر الإفراج عنهم، تلقاه من جهات عليا تتكفل بمعالجة ملف السلفية بالمغرب، لكنه رفض الكشف عنها للجريدة، حيث أكد في ذات السياق أن هناك ترتيبات تجرى لإعداد لائحتين في المستقبل تهم دفعتين، إذ ستشمل بقية المعتقلين السلفيين ممن أبدوا، كما قال، نوعا من التعقل والواقعية في التعامل مع المجتمع والدولة، وقدموا مراجعات فكرية وسياسية لتصحيح أخطائهم التي ارتكبوها في مرحلة من تاريخ المغرب»، بحسب تعبير الشيخ السلفي والمعتقل السابق.

وفي الوقت الذي نفى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، علمه بالموضوع، مشيرا إلى «أنه لا يمكن له حاليا في غياب أي معلومات لدى المجلس، الإدلاء بأي شيء يخص ما كشف عنه الشاذلي في لقائه بفاس»، ورفض مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، التعليق على الموضوع، فيما اكتفى مصدر من الوزارة بالقول في حديثه لـ«أخبار اليوم»، إن المبادرة في هذا الباب تمر عبر مراحل، لكن لجوء البعض إلى إخراجها إلى العلن قبل موعدها، يشوش على المبادرة ويحرق أوراقها بيد أصحابها».

وكان اللقاء مناسبة هاجم فيه الشاذلي، السلفي والقيادي «بحزب عرشان» في خروج مثير فاجأ الحاضرين، ما سماه بـ «المعترك السياسي العفن والفاسد»، والذي يقوده كما قال زعماء سياسيون فاسدون وصفهم بـ «الشفارة»، وناهبي المال العام»، حيث شدد في كلمته على أن دخول السلفيين إلى المشهد السياسي جاء في سياق قناعتهم بضرورة إسماع صوتهم في معركة التدافع ما بين الحق والباطل، مؤكدا أنهم لن يستحيوا من أي أحد في مطالبتهم بتطبيق الشريعة الإسلامية في تخليق الحياة العامة.

وحذر الشاذلي من التحديات الكبرى التي تواجه المغرب اليوم، عنوانها كما قال، «التحالف الجزائري الإيراني»، لفرض ورقة البوليساريو وورقة الشيعة لتحطيم الوحدة الوطنية والهوية المغربية، حيث شن الشاذلي هجوما قويا على الدول الأوروبية التي تريد، كما قال، فرض مسألة قبول المغرب بدخول الشيعة إلى أرضه وخلق، كما قال، حسينيات لهم بالمغرب، إذ توعد الشاذلي دعاة هذا التصور برد قوي كما قال، حيث أعلن تحت تصفيقات أنصاره السلفيين ممن حضروا تجمعه، عن عزمه التصدي الحازم للبوليساريو ودعاة التشيع بالمغرب، بحسب تعبيره.

> مصدر من وزارة العدل: لجوء البعض إلى إخراج مثل هذه المبادرات قبل موعدها يشوش عليها

CNDH «فتح النقاش ليستمر».. حول الإرث

جمعيات نسائية تدعو إلى فتح نقاش «هادئ ومسؤول» حول مقتضيات الإرث بناء على مبدإ العدل في الإسلام ومقتضيات المساواة في الدستور

■ سميرة الشناوي

أكدت فاعلات في الجمعيات النسائية، يوم أمس بالدار البيضاء، أن التقرير الموضوعاتي الأخير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، يعد الأول من نوعه كتقرير لهيئة دستورية مستقلة يتطرق لأوضاع النساء بمقاربة ترمي إلى إعمال مبدأي المناصفة والمساواة اللذين نص عليهما الدستور.

واعتبرت ممثلات الجمعيات النسائية (فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، واتحاد العمل النسائي، وجمعية جسور ملتقى النساء المغربيات، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب فرع الدار البيضاء)، المشاركات في ندوة صحفية عقدنها يوم أمس ليعرضن مواقفهن من التقرير، أن هذا الأخير جاء ليلخص مجموعة من التراكمات المسجلة في مجال النقاش المجتمعي حول قضايا النساء بالمغرب، مرتكزا على التقارير والدراسات والملفات المطلبية للحركة المدنية الفاعلة في مجال الدفاع عن حقوق النساء، وكذا على تقارير المؤسسات الوطنية وعلى رأسها المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها. ومن تم يمكن اعتماده كوثيقة مرجعية سلطت الضوء بالتفاصيل والأرقام على مظاهر الحيف والتمييز التي تعاني منها النساء المغربيات في جميع المجالات.

واستنكرت المتدخلات الهجوم الذي تعرض له المجلس على إثر إصداره للتقرير، على خلفية تضمينه توصية من أجل إعمال مبدإ المساواة في ما يتعلق بالمقتضيات التشريعية الخاصة بالإرث. واعتبرن أن محورة النقاش حول التقرير في مسألة الإرث يعد محاولة من عدد من "حراس المعبد"، كما أسمتهم فوزية العسولي، رئيسة فيدرالية الرابطة لحقوق المرأة، من أجل غض الطرف عن باقي التوصيات المهمة التي جاء بها التقرير، وكذا تكميم الأفواه الرامية إلى فتح النقاش المجتمعي الحقيقي حول سبل تفعيل المقتضيات الدستورية الواضحة عن المساواة والمناصفة. واعتبرن أن المجلس "فتح هذا النقاش ليستمر"، وأكدن على عزمهن وضع برنامج مشترك من أجل الدفع به.

وشددت الفاعلات الجمعويات على أن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء، هي بمثابة كل لا يمكن أن يتم تجزيئه بحجة الحديث عن الأولويات. وأشرن أن الحرمان الذي عانت منه النساء في مجال المساواة مع الرجال في الاستفادة من الأراضي السلالية، شكل إقصاء لهن من حقهن الشرعي في الأرض، وفي نفس الوقت عمل على تشريد الاف النساء والزج بهن في مدن الصفيح وبين براثن الفقر والهشاشة، هن وأسرهن. علما، وكما تقول المتدخلات، أن الواقع المجتمعي اليوم يحمل النساء مسؤولية كبيرة في الميزان الاقتصادي والاجتماعي، بما أنهن يشكلن، بالأرقام، قوة عاملة مهمة في جميع القطاعات، ويتحملن مسؤولية إعالة أسرهن. وبالمقابل تجدهن الحلقة الأضعف فيما يتعلق بالاستفادة من الحقوق وبالمساواة فيها، إذ يشكلن أكبر نسبة من الذين يعانون من الأمية، ومن البطالة، ومن الترقي في السلم المهني والاجتماعي، ومن الاستفادة من المشاريع الاقتصادية ومن مصادر الثروة بصفة عامة.

وذهبت المتدخلات أبعد من ذلك عندما أشرن إلى أن القانون اليوم يلزم النساء بالإنفاق على الأسرة وعلى بيت الزوجية في بعض الحالات، في حين يكون مصيرهن التشرد هن وأبناؤهن والطرد من بيت الزوجية في حال وفاة الزوج أو إجراء الطلاق. وأشرن أنه حتى في ظل المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإرث فإن نسبة قليلة فقط من النساء هن اللواتي يتمكن من الحصول على حقهن الشرعي كما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل سيطرة العقلية الذكورية على العلاقات الأسرية والتحايل الذي يعرفه تطبيق القوانين.

واعتبرت المتدخلات أن من يرفعون سيف التهديد والترهيب في وجه من يناقش مسألة الإرث يتجاهلون أن الإسلام جاء بمنطق العدل والإنصاف في المقتضيات التي نص عليها بشأن الإراثة، حيث كانت تلك المقتضيات أيضا بمثابة ثورة على وضعية النساء اللواتي كن يورثن بدورهن كمتاع قبل الإسلام، ونقلهن الشرع آنذاك إلى وضعية مريحة في ظل مجتمع تميز بالأسرة الممتدة وبحماية النساء والأطفال في ظل تلك الأسرة.. ومن تم فإن الإسلام لم يبن الإراثة على منطق تفضيلي ذكوري بقدر ما جاء ليحقق العدل في ميزان مختل. وأضافت المتدخلات أن الشرع نص أيضا على توريث المرأة نسبة أكبر من الرجل تصل إلى الضعف في عدد من الحالات. وكل ذلك تكريسا لمبدإ العدل الذي لم يعد معمولا به في مجتمعنا الحالي حيث أصبحت للنساء أوضاع أخرى تجعلهن يعانين من الحيف في أسرة ومجتمع يعطين فيه أكثر مما يأخذن.

وخلصت المتدخلات إلى أن تقرير المجلس الوطني جاء ليجدد النقاش الذي كانت قد بادرت إليه الجمعيات النسائية منذ سنة 2007، ودعين إلى ضرورة تفعيل هذا النقاش بجدية وهدوء ومسؤولية، والارتفاع به عن المنطق السياسوي الضيق إلى منطق إعمال دستور 2011، والالتزام الحقيقي بما نص عليه من ضرورة عمل الدولة على حظر التمييز وتكريس العدالة الاجتماعية والمساواة والمناصفة، وفي إطار احترام المشترك الذي هو الإسلام المتعدد المنفتح والقائم على مبدإ العدل والإنصاف.

نظام الإرث في الإسلام ليس عملية تقنية خاضعة لقواعد قانونية جافة

16/3763

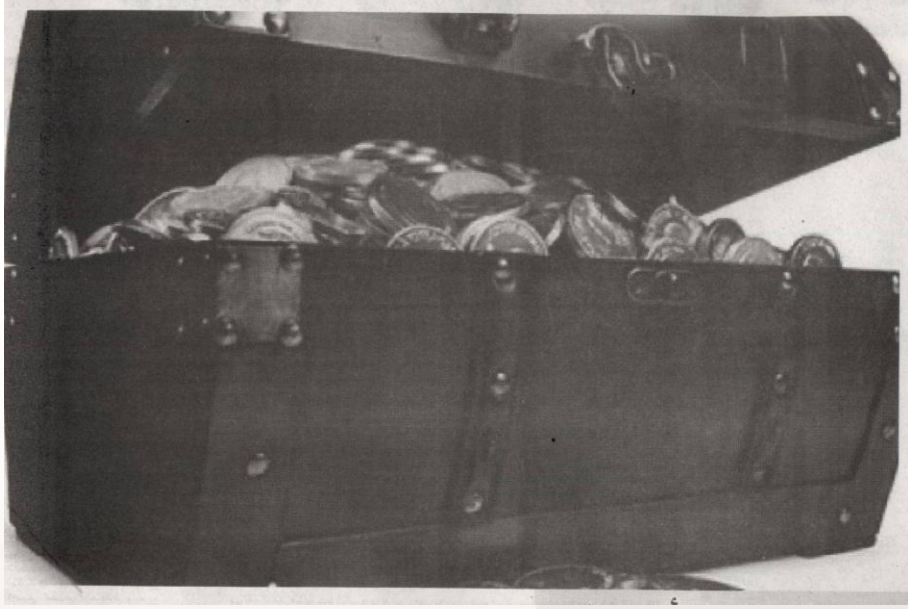

أعادت توصية تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة بين المرأة والرجل في الارث، الجدال إلى الساحة المغربية حول قضية تقسيم الميراث التي حدد القرآن كل أنصبتها ولم يتركها لليد البشرية من أجل أن تمتد فيها تقنينا وتشريعا وتوزيعا.

وفي هذا الغمار قام مجموعة من العلماء المعاصرين بإجراء بحوث علمية وإحصائية حول قضية تقسيم المواريث في الإسلام، وكيفية توزيع التركة بين الذكور والإناث فخلصوا إلى أن توهم التفاضل بين المرأة والرجل في الارث على أنه قاعدة مطردة هو تصور خاطئ في إدراك نظام الارث في الإسلام.

وأظهر العلماء أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابل أربع حالات واردة على سبيل الحصر ترث فيها المرأة نصف الرجل.

وأكدوا أن القرآن الكريم لم يجعل مسألة الأنصبة وتقسيم الارث مجرد عملية تقنية حسابية خاضعة لقواعد قانونية جافة، بل إنه أمر الورثة بأن ينفقوا من المال الموروث وأن يأتوا القربى والمساكين وابن السبيل من ذلك الرزق، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ (النساء:8).

إعداد: عبد الله اموش

«للذكر مثل حظ الأنثيين» لا تتعدى في التطبيق العملي أربع حالات

قام مجموعة من العلماء المعاصرين بإجراء بحوث علمية وإحصائية حول قضية تقسيم المواريث في الإسلام، وكيفية توزيع التركة بين الذكور والإناث. وفي غمار التحقيق في الأطروحات المنتقدة لكيفية تقسيم الإسلام للإرث بقاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين خلصوا إلى أن تلك الآية لا تتعدى في التطبيق العملي إلا أربعة حالات ترث فيها المرأة نصف ما يرث الرجل. وبينوا بقية الحالات التي تفيد تساويها مع الرجل أو تفوقه عليه أو حصولها على الارث في مقابل حرمان الذكر منه، وفي ما يلي تلك الحالات:

أولا: الحالات التي ترث فيها المرأة نصف الرجل حصرها القرآن الكريم في (أربع حالات) فقط وهي:

1 – وجود البنت مع الابن.

2 – وجود الأب مع الأم دون وجود أولاد ولا زوج او زوجة.

3 – وجود الأخت الشقيقة او الأب مع الأخ الشقيق أو للأب.

4 – إذا مات احد الزوجين ووُجد ولد او لم يوجد.

ثانيا: الحالات التي ترث فيها المرأة مثل الرجل (سبع حالات):

1 – ميراث الأم مع الأب مع وجود ولد ذكر أو بنتين فأكثر أو بنت أحيانا.

2 –الإخوة للأم مع أخوات الأم.

3 –زوج وام وإخوة للأم واخ شقيق فأكثر.

4 –عند انفراد الرجل أو المرأة بالتركة.

5 –الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق.

6 –الأخت للأم مع الأخ الشقيق دون تشريك.

7 –ميراث ذوي الأرحام في حالة عدم وجود احد من العصبة ولا احد من ذوي الفروض.

ثالثا: الحالات التي ترث فيها المرأة أكثر من الرجل (ست حالات):

يقوم نظام المواريث الإسلامي على طريقتين: 1 – الميراث بالفرض كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية وانصبة الميراث بالفرض هي الثلثان أو الثلث أو السدس أو النصف أو الربع أو الثمن.

2 – الميراث بالتعصيب وهو ميراث لما بقي بعد الميراث بالفرض، وهناك عصبة بالنفس مثل الابن وابن الابن وإن نزل، والأب وأب الأب وإن علا، وهناك عصبة بالغير وهي الأخت مع الأخ والإبن مع الابنة، وعصبة مع الغير مثل الأخت الشقيقة أو لأب مع البنت او بنت الابن. والتوريث بيدا باصحاب الفروض ثم يوزع ما يتبقى على أصحاب العصبات. وباستقراء نظام المواريث وجد المؤلف أن ميراث النساء بالفرض يعطيهن مزايا أكثر بكثير من ميراث الرجال بالتعصيب وقد توصل إلى هذه النتائج الخاصة بالفروض الواردة في القرآن والسنة والتي لا يمكن أن توصف بصفة سوى انها مدهشة أو مذهلة:

أ- اكبر الفروض هو الثلثان ولا يحصل عليه إلا النساء فقط وهن: البنتان فاكثر، بنتا الابن فاكثر، الشقيقتان فاكثر، الأختان لأب فاكثر. ولا وجود للرجال في هذا الفرض.

ب-فرض النصف ويحصل عليه اربع نساء وهن: البنت الواحدة، وبنت الابن الواحدة، والشقيقة الواحدة، والأخت لأب الواحدة. ويحصل على النصف ايضا رجل واحد فقط هو الزوج مع اشتراط عدم وجود فرع وارث معه.

ج–الثلث وياخذه الأم والأخت لأم، ويأخذه رجل واحد هو الأخ لأم.

د–السدس ويأخذه خمسة من النساء هن: الأم، والجدة، وبنت الابن، والأخت لأب، والأخت لأم، بينما لا يأخذه سوى ثلاثة رجال هم: الأخ لأم والأب والجد.

و–الربع وتاخذه الزوجة إذا لم يكن هناك فرع وارث للزوج، ويأخذه الزوج إذا كان هناك فرع وارث للزوجة.

ي–الثمن وهو للزوجة إذا كان هناك فرع وارث للزوج.

وهكذا نرى ان النساء يرثن في سبعة عشرة حالة بالفرض بينما يرث الرجال بالفرض في ست حالات فقط وفي حال تداخل الميراث بالفرض مع الميراث بالتعصيب في بعض الحالات فإن فرصة المرأة في الميراث بالفرض قد تكون أفضل من فرصة الرجل في الميراث بالتعصيب.

رابعا: الحالات التي ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال (ثلاث حالات):

وهذه الحالات تتميز ايضا بتعقد العمليات الحسابية، نمثل لها بالحالة التي توفيت فيها امرأة عن زوج وأب وأم وبنت وبنت ابن ترث بنت الابن بالفرض، ولو جعلنا ابن الابن مكان بنت الابن فإنه لا يرث شيئا، وكذا حالة ميراث الجدة فكثيرا ما ترث ولا يرث نظيرها من الأجداد، وقد ترث الجدة ولا يرث معها زوجها الجد.

بنحمزة: توهم التفاضل بين المرأة والرجل في الإرث تصور خاطئ

قال العالم مصطفى بنحمزة، إن توهم التفاضل بين المرأة والرجل في الإرث على أنه قاعدة مطردة هو تصور خاطئ في إدراك نظام الإرث في الإسلام، أو هو إيهام مقصود بتلك الأفضلية المطلقة لتأسيس تصور غير صحيح عن مظلومية المرأة في الإسلام، ذلك بأن الحالات التي يرث فيها الذكر ضعف ما ترثه المرأة في مستواه لا تمثل إلا نسبة 16.33 من مجموع حالات الإرث، ولا صحة مطلقا لكون الذكر يرث ما ترثه الأنثى دائما، والصورة الإجمالية لإرث المرأة مع الرجل هي:

1. أن ترث المرأة نصف ما يرثه الرجل، وذلك في أربع حالات من مجموع حالات الإرث، مع ملاحظة أن ذلك التفاضل نفسه لا يتحقق إلا حينما تجتمع المرأة مع نظيرها الرجل في فريضة واحدة، أما إذا انفرد واحد منهما فإن الأمر مختلف جدا، إذ قد ترث الأخت الشقيقة مثلا أكثر مما يرث الشقيق كما سأبينه.
2. أن تتساوى المرأة مع الرجل في الإرث.
3. أن ترث المرأة أكثر مما يرث الرجل.
4. أن ترث المرأة ويحرم الرجل في درجتها.

وقال بنحمزة في سرده لحقائق ضمن بحث حول قضية الدعوة إلى تسوية المرأة بالرجل في الإرث، نشرته جريدة مواقع الكترونية إن الحقيقة الخامسة تتمثل في أن العشر الوارثات من النساء لهن غالبا حظوظ مقررة من الإرث، وكثيرا ما يكون إرثهن بالفرض أحظى لهن، والفروض المقررة في نظام الإرث في الإسلام هي:

أولا: الـ 2/3 وتستحقه بنتان وبنتا ابن والأخوات الشقيقتان أو لأب، ولا يستحقه أي رجل مع أنه أكبر الحظوظ، ونسبة استحقاق النساء منه هي 100 %.

ثانيا: حظ الـ 1/2 وتستحقه البنت وبنت الإبن، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، ولا يستحقه من الرجال إلا الزوج، إذا لم يكن للمتوفى فرع وارث، وتكون نسبة استحقاق المرأة من هذا الفرض هي 80 %.

ثالثا: حظ 1/3 وتستحقه الأم والإخوة لأم، والأخوات لأم، ونسبة استحقاق النساء 75 %.

رابعا: حظ 1/6 تستحقه الأم، والجدة، وبنت الإبن، والأخت لأب، والأخ لأم، والأب، والجد. ونسبة استحقاق النساء منه هي 62.5 %.

خامسا: وحظ 1/4 تستحقه الزوجة، والزوج فتكون نسبة استحقاق المرأة 50 %.

سادسا: وحظ 1/8 تستحقه الزوجة دون غيرها. ونسبة استحقاقها 100 %.

وبقي حظ الزوجة والبنت والأم محفوظا فلا تحجب واحدة من هؤلاء حجب إسقاط ومثلهن من الرجال الذين لا يحجبون: الزوج، والإبن، والأب. وهؤلاء جميعا هم أقرب الناس إلى المتوفى.

الناصري: أحكام الإسلام تقر بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة

أوضح عبد اللطيف الناصري، محام بهيئة المحامين بالدار البيضاء، أن الأصل أن أحكام الإسلام تقر بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة إلا ما استثني لأسباب لا تتعلق بالذكورة أو الأنوثة وإنما تتعلق أساسا بالمركز القانوني أو المسؤولية الاجتماعية، مضيفا أن مسألة المساواة بين الجنسين، لم تحظ بصفة عامة وفي الإرث بصفة خاصة، بما تستحقه خصوصا من الغلاة من مختلف التوجهات، إذ ظل التركيز منصبا على حالات التمايز والتفاوت في الأنصبة والحظوظ بينهما، مما دفع البعض ليستند عليها للترويج لفكرة عدم إنصاف أحكام الإسلام للمرأة.

وأكد الناصري في مقال حول قضية تقسيم المواريث في الإسلام، أن ذلك الأمر نتج عنه خلط بين ما هو ديني وما هو ثقافي، بين ما هو تعاليم ربانية وما هو تقاليد وأعراف اجتماعية، وبين ما هو حكم إلهي وبين ما هو فقه وتاريخ. الشيء الذي أصبح يتطلب من الباحث جهدا معرفيا وحقوقيا لاستجلاء الموقف الشرعي إزاء العديد من القضايا المعاصرة.

ورأى الناصري أن الشائع لدى العديد من المتناولين لهذا الموضوع هي أن مسألة المواريث محكومة بالقاعدة التالية: للذكر ضعف نصيب الأنثى واعتبارها القاعدة الأصل، قائلا والحال، أن هذه القاعدة هي مجرد صورة لوضعية قانونية معينة لا تسري على كافة حالات المواريث. إذ بالرجوع إلى أحكام المواريث في الإسلام، نجد بأن هناك حالات ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، وحالات ترث فيها المرأة ولا يرث فيها الرجل، وحالات أخرى ترث فيها المرأة مثل الرجل.

ايت أحمد: هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه

خلصت مريم ايت أحمد، أستاذة التعليم العالي، ورئيسة مركز إنماء للأبحاث والدراسات المستقبلية، بعد إحصاء حول كيفية تقسيم الإسلام للميراث بين الذكور والإناث إلى أن النسبة المئوية للحالات التي تأخذ فيها الأنثى نصف نصيب الذكر تساوي 13.33 بالمائة فقط، والباقي 86.67 بالمائة، موضحة أن الأنثى في أغلب أحوالها 90 بالمائة تأخذ نصيبها فرضا.

وأوضحت ايت أحمد أن الباحث المنصف، المتأني في فهم مقاصد تراتبية قسمة الأنصبة الميراثية، بعيدا عن السجالات الانفعالية العاطفية، سيكتشف أن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل، وأضعاف هذه الحالات ترث مثل الرجل تماما، كما أن هناك عشر حالات أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، وحالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال، قائلة أي أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في مقابل أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل.

ورأت الأستاذة الجامعية أن الإسلام أعطى المرأة حقوقها المسلوبة منها في الجاهلية، حينما كانت تابعًا للرجل في كل شيء، مسلوبة الحق والإرادة، كالمتاع تورث كما يورث وتنتقل إلى الورثة. قائلة وبالتالي فتفاوت الأنصبة في فلسفة الميراث الإسلامي، تحتكم لمجموعة قواعد ومعايير، ينبغي عدم إغفالها حين التطرق، لمثل هذه القضية الحساسة والتي تحولت إلى جدال مجتمعي من حيث المطالبة بالعدالة والمساواة.

وأوضحت الأستاذ الباحثة، أن الدارس الغير المتعمق في درجات تقسيم الأنصبة الارثية في الإسلام، يقف عند حالة واحدة ليبني عليها أحكاما قد تثير إشكالات اجتماعية، تتعدى الظرفية الآنية الموسمية إلى سجالات أخطر قد تؤدي إلى سوء الفهم المقاصدي للشريعة الإسلامية، مشيرة إلى أنها قد أوضحت في كتاب عنونته بـ«المرأة المسلمة بين تحديات التمكين ومستقبل التنمية»، مواطن الخلل التي تقف حجرة عثرة في فهم نظام الإرث المقاصدي في الإسلام.

واعتبرت ايت أحمد أن جوهر الإشكالية التي تعترض نساء العالم الإسلامي اليوم، يكمن في إغفال عنصر إسقاط إلزامية الرجل بالنفقة، وتضخيم دعوى المطالبة بالمساواة في الحقوق دون مراعاة النواجيات، قائلة ومن ثم نخلص إلى أن الالتزام الحقيقي بالتشريع الإسلامي، لا يقبل فرضية ازدواجية المعايير وفرضية الاحتكام لمنطق الإيمان ببعضه وترك البعض الآخر منه، حيث نؤمن به في توزيع القسمة الوحيدة التي لا يتساوى فيها النصيب، ونكفر به، حين يتعلق الأمر بالأنصبة الأخرى التي تتعادل المرأة فيها وتفوق نصيب الرجل.

التجديد

متجاوزا بكثير عتبة 3 في المائة التي حددتها المعايير الدولية

مجلس اليزمي راقب 56 بالمائة من مجموع مكاتب التصويت

2/3763

● سناء كريم

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح أمس الخميس بالرباط، ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى. وشهد اللقاء مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي تلمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

وتمكن المجلس خلال الانتخابات الأخيرة -حسب كلمة لـ«ادريس اليزمي» تلاها نيابة عنه محمد اعمارتي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-(تمكن) من ملاحظة 22ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المائة من مجموع مكاتب التصويت، وهو ما تجاوز -حسب المتحدث ذاته- بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية المتمثلة في 3 في المائة. ودعا المجلس 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من (البحرين، الأردن، قطر، فلسطين، تونس) وفي المجمل تمت تعبئة 4024 ملاحظ.

ويهدف هذا اللقاء الدولي إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما يسعى اللقاء إلى تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وكذا تشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته. وستتناول نقاشات الندوة الدولية ثلاثة محاور تهم تكوين ومرافقة الملاحظين : الدروس المستقاة من أجل تنفيذ إستراتيجية جديدة للتكوين، منهجية الملاحظة : فعالية وحدود المقاربات المعتمدة»، «الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب : تحليل عام ومقترحات للتحسين.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، كانت قد منحت عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبأت أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا قاموا (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، كما شارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى

3/3552

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، امس الخميس بالرباط، ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى.وأوضح بلاغ للمجلس ، أن الندوة عرفت مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي نظمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

وهدف اللقاء ، حسب نفس المصدر، إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات، وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين، والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، فضلا عن تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وكذا تشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته.

وأضاف المصدر أن نقاشات الندوة الدولية تناولت ثلاثة محاور كبرى، تهم "تكوين ومرافقة الملاحظين.. الدروس المستقاة من أجل تنفيذ استراتيجية جديدة للتكوين"، و "منهجية الملاحظة.. فعالية وحدود المقاربات المعتمدة"، و "الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب..تحليل عام ومقترحات للتحسين".

من جهة أخرى ، أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أنه نظم الأربعاء ورشة وطنية لرصد تجربته في مجال ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية، مخصصة لتقديم وتقاسم حصيلة الورشات الجهوية التي نظمتها لجانه الجهوية، واستخلاص الدروس والممارسات الجيدة في هذا المجال.

وكانت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان قد عملت ابتداء من الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر ، على تنظيم ورشات جهوية لرصد تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال ملاحظة الانتخابات، من خلال تحديد مكامن القوة ونقط الضعف واستخلاص الدروس والعبر. وارتكزت عملية الرصد والتقييم على عدد من النقاط المرجعية تمثلت في تعبئة الملاحظين وتمثيلية المرأة والاختيارات المنهجية وتكوين الملاحظين والخدمة الإلكترونية وتعامل إدارة الانتخابات مع الملاحظين وقراءة تحليلية في نتائج الانتخابات.وذكر المصدر ذاته بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، كانت قد منحت عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و 6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبأت أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا قاموا (على مستوى الحملة والاقتراع)، بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، كما شارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمشاركة 17 منظمة وطنية ودولية

ندوة دولية ترصد تجربة الملاحظة المستقلة للانتخابات بالمغرب

ليلى أنوزلا 9234/1-2

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان 17 منظمة وطنية ودولية لتقاسم ممارستها، خلال ندوة دولية، نظمها أمس الخميس بالرباط حول موضوع "ترصيد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى". وأبرز إدريس اليزمي، رئيس المجلس في كلمة تليت بالنيابة عنه، أن الهدف من تنظيم هذه الندوة الدولية يكمن في الخروج بخلاصات وتوصيات تسمح بتحسين الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ويغني هذه الممارسة بالمغرب، مضيفا أنه، بالنظر إلى غنى وتنوع تجربة الملاحظة، وفي أفق الإعداد لملاحظة الانتخابات التشريعية المرتقبة نهاية 2016، ينظم المجلس هذا اللقاء، الذي سيشكل "محطة مهمة في ترصيد تجربة الملاحظة".

02

نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمشاركة 17 منظمة وطنية ودولية

ندوة دولية ترصد تجربة الملاحظة المستقلة للانتخابات بالمغرب

ليلى أنوزلا 9234/1-2

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان 17 منظمة وطنية ودولية لتقاسم ممارستها، خلال ندوة دولية، نظمها أمس الخميس بالرباط حول موضوع "ترصيد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى".

وأبرز إدريس اليزمي، رئيس المجلس في كلمة تليت بالنيابة عنه، أن الهدف من تنظيم هذه الندوة الدولية يكمن في الخروج بخلاصات وتوصيات تسمح بتحسين الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ويغني هذه الممارسة بالمغرب، مضيفا أنه، بالنظر إلى غنى وتنوع تجربة الملاحظة، وفي أفق الإعداد لملاحظة الانتخابات التشريعية المرتقبة نهاية 2016، ينظم المجلس هذا اللقاء، الذي سيشكل "محطة مهمة في ترصيد تجربة الملاحظة".

ويهدف اللقاء، الذي شاركت فيه منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية يوم 4 شتنبر 2015، إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات، وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين، والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وتطرقت الندوة إلى تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات، وتشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته.

كما تناول المشاركون في الندوة ثلاثة محاور كبرى تهم "تكوين ومرافقة الملاحظين: الدروس المستقاة من أجل تنفيذ استراتيجية جديدة للتكوين"، و"منهجية الملاحظة: فعالية وحدود المقاربات المعتمدة"، و"الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب: تحليل عام ومقترحات للتحسين".

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لما مجموعه 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية، و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبات اكثر من 4 الاف ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا قاموا، خلال الحملة والاقتراع، بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات، ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين. كما شارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وسحبت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اعتمادات 27 ملاحظا، بناء على طلب 18 منهم من أجل التقدم بترشيحاتهم، برسم الانتخابات الجماعية والجهوية، و9 منهم لعدم التزامهم، خلال الاضطلاع بمهامهم بالمقتضيات القانونية ذات الصلة بالحياد الواجب.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الجمعيات النسائية تدعو لتكتل مختلف القوى الديمقراطية لدعم المعركة من أجل المساواة بين الجنسين

3/5157

■ أمال المنصوري

اعتبرت الجمعيات والتنسيقيات والشبكات والمراصد والفعاليات" أن الوضعية المتردية لحقوق النساء بالمغرب في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية، وانتشار التمييز على نطاق واسع في تعارض تام مع مقتضيات الدستور الذي حظر التمييز والعنف بسبب الجنس وكرس المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع الحقوق وفقا لما التزم به المغرب دوليا في مجال الحقوق الإنسانية للنساء من جهة، ومع مطالب الحركة النسائية الديمقراطية والحقوقية التي تساهم من خلالها في بناء دولة القانون والمؤسسات من جهة أخرى".

وأشارت الجمعيات المكونة، "تحالف ربيع الكرامة"، إنه في نفس سياق هذه المفارقات والتراجعات، عكس التقرير الموضوعاتي الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واقعا مترديا حقوق النساء واستفحال ظواهر العنف والتمييز والهشاشة والفقر لدى نصف المجتمع وإقصائه من تعليم جيد ومن الموارد الاقتصادية ومن الفضاء العام ومن شتى الخدمات الأساسية، ناهيك عن سوء تطبيق القوانين الساري بها العمل والفراغ التشريعي الذي يحول دون الحماية من العنف والتمييز بسبب الجنس ودون تحقيق المناصفة".

وأضافت الجمعيات في البيان الذي توصلنا بنسخة منه، إذا كان إصدار التقرير لا يعدو أن يكون من بين مهام المجلس استنادا إلى قانونه الأساسي ومبادئ باريس باعتباره مؤسسة وطنية دستورية، فإن الهجمة الشرسة التي تعرض لها مضمون التقرير ومصدره، سيما التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث، إلى حد التكفير والاتهام بالزندقة!.. تعكس توجها متطرفا ومقاوما للمشروع الديمقراطي الحداثي للمغرب والذي لا تقوم له قائمة في غياب المساواة بين الجنسين، والتفافا على مقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق النساء، وتحديا للواقع ولمنطق التاريخ الذي يفرض التقدم نحو الأمام، ومحاولة لتنصل الحكومة من التزاماتها الدستورية، وهو ما تعبر عنه سياسة المماطلة والممانعة في تطبيق الدستور".

ولكل ما ذكر تطالب الإطارات والفعاليات الموقعة على هذا البيان، الحكومة والمشرع بالتفاعل الإيجابي مع ما تضمنه التقرير والاستجابة المستعجلة لجميع توصياته والتي تتقاطع مع التوصيات الواردة بتقارير مؤسسات وطنية أخرى منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا مع توصيات مختلف اللجان الأممية ذات الصلة، وخاصة منها المتعلقة بإصلاح المنظومة التشريعية لضمان المساواة والقضاء على التمييز وحماية النساء من العنف وإقرار المناصفة والتعجيل بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز ضد النساء، وتنادي بفتح نقاش عميق، وهادئ ورزين حول منظومة المواريث، الذي انطلق مع ورش إصلاح مدونة الأسرة، لضمان وصول النساء إلى الموارد والملكية على قدم المساواة مع الرجال كما تنص على ذلك الالتزامات الحقوقية الدولية للمغرب.

وتدعو الجمعيات النسائية لتكتل مختلف القوى الديمقراطية لدعم المعركة من أجل المساواة بين الجنسين في كافة الحقوق ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء.

العلم

هيومان رايتس مستمرة في الإساءة إلى الرباط

المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية على المغرب

23370/14

في إطار الشد والجذب الواقع حاليا بين السلطات المغربية ومنظمة «هيو من رايتس وتش»، خرجت هذه الأخيرة مؤخرا بورقة جديدة تزعم فيها مرة أخرى بعدم احترام حقوق الإنسان في المغرب، بل وذهبت أبعد من ذلك وطلبت من منظمة تحدي الألفية الأمريكية وقف دعمها للمغرب ومراجعة مساعدة بقيمة 450 مليون دولار وجهت للمغرب في منتصف شتنبر الماضي.

وكعادتها فإن المنظمة التي تستند في قراراتها إلى معطيات غير واقعية وغير مؤسسة، تستمر في قصف المغرب بوابل من الاتهامات الواهية، هذا في الوقت الذي تشير فيه تقارير دولية إلى كون حقوق الإنسان في المغرب جد محترمة وترقى إلى مصاف الدول الديمقراطية الكبرى، إضافة إلى وجود مجموعة من المؤسسات الحقوقية منها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، التي تسهر على تطبيق الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأن أي رأي مخالف لهذا الواقع إنما يوجد في مخيلة المنظمة الدولية فقط...

واستمرارا في إساءتها إلى المغرب، فإن المنظمة تستند في آرائها وبالتالي اتهاماتها على أن المغرب لم يستجب لمطالبها في ما يخص الحوار وبعض المطالب الأخرى.

وفي كل مرة تتفتق قريحة المنظمة انطلاقا من ملفات معزولة، لكنها قانونية، أو قضايا ليس للمغرب يد فيها من أجل الإساءة إليه، وهي بذلك تنظر إلى الجانب الفارغ من الكأس، وتتعمد عدم رؤية التطور الديمقراطي الحاصل في المغرب والمسار الذي قطعه في مجال احترام حقوق الإنسان، مما جعله يتبوأ مكانة عالية ضمن الدول الحريصة على احترام حقوق الإنسان.

اليزمي ينوه بعمل ملاحظي انتخابات رابع شتنبر

هسبريس – الشيخ اليوسي
الخميس 12 نونبر 2015 - 16:26

بعد أن **قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول مراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية السابقة**، فتح الباب أمام عدد من الملاحظين والفاعلين من أجل تبادل الخبرات في هذا المجال.

رغم تغيبه عن ندوة حول ملاحظة الانتخابات، عقدت صباح اليوم بالرباط، إلا أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، بعث بكلمة يشدد فيها على أن أهداف هذا النشاط، الذي ينظمه المجلس، تتمثل في "ترصيد التجارب المشتركة في مجال مراقبة الانتخابات".

وترأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي منحت الاعتماد لـ 41 هيأة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية، و6 منظمات دولية، عبأت أكثر من 4000 ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا، تمكنوا من ملاحظة أكثر من 22000 مكتب تصويت، أي 56 في المائة من مجموع المكاتب.

ووجه المجلس الدعوة إلى 49 ملاحظا دوليا يمثلون هيآت دبلوماسية خارجية، ومنظمات بيحكومية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ونظم 6 دورات تكوينية لتعزيز قدرات الملاحظين، خولت استفادة 1200 ملاحظ من التكوين المباشر، وتكوين مكونين قاموا بدورهم بتأطير ورشات تكوينية على مستوى الجهات لفائدة الفاعلين الجمعويين المعنيين بعملية الملاحظة.

وشدد اليزمي، في كلمته التي تلاها محمد العمارتي، رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجدة، على أن نسبة مشاركة المراقبين تجاوزت المعايير المحددة دوليا بشكل كبير، مؤكدا أن "مشاركة الهيآت المعتمدة لملاحظة الانتخابات تميزت بتنوع مقارباتها وتكامل زوايا تحليلها؛ وهو ما سمح بتوفير محاور غنية"، على حد تعبيره.

ونوه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما اعتبره "عملا احترافيا" قامت به مختلف الهيآت المعتمدة خلال ملاحظتها للاستحقاقات الانتخابية الأخيرة.

وكان تقرير المجلس الأولي حول ملاحظة استحقاقات الرابع من شتنبر تضمن مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومة والبرلمان، من "أجل انتخابات جماعية وجهوية تكرس مسار التثبيت الديمقراطي وإعمال المبادئ الدستورية المتعلقة بالتنظيم الترابي والديمقراطية التشاركية".

http://www.hespress.com/permalink/283907.html

مصير توصية مجلس اليزمي حول المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة

انس الحموي

قال مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا الأخير نجح في جعل قضية المساواة في الإرث، قضية رأي عام ومحل نقاش وطني، بعد أن كانت ضمن الطابوهات.

وحول مصير التوصية ما إذا كان سيتم الاخد بها من قبل دوائر القرار ام سيتم حفظها، كشف المصدر، أن توصية المساواة في الارث، أحدثت شرخا داخل مكونات الأغلبية الحكومية، وأدت إلى اصطفاف الجمعيات الحقوقية إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ناهيك عن مسايرة رابطة علماء المغرب لها.

وأكد المصدر، أن توصية المساواة في الإرث، أثبتت للمراقبين والمتتبعين أن المجلس مستقل عن الدولة، بعد أن كان في السابق ينعت بكونه مجرد منفذ لأجندتها.

http://www.febrayer.com/277672.html

يتيم وتوصية الإرث: ماشي العطارة يجيو يدويو في العمليات الجراحية!!

علي أوحافي

بعد الانتقاد الذي وجهه عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، **إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بسبب توصية الإرث، خرج محمد يتيم، برلماني حزب العدالة والتنمية، ليوجه انتقادات إلى المجلس.

محمد يتيم، خلال مداخلة ألقاها اليوم الخميس (12 نونبر)، في مناقشة قانون مالية سنة 2016، دعا "المؤسسات الوطنية إلى التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقة ذات الأولية، والتركيز على مجال مسؤوليتها عوض جر المجتمع إلى قضايا مثل الإرث ينبغي الرجوع فيها إلى أهل الاختصاص والمؤسسات الدستورية ذات الصلة".

وأضاف يتيم: "كل حاجة عندها أهل الاختصاص وأهل الفن ديالها، ماشي العطارة غادي يجيو يدويو في العمليات الجراحية المتقدمة التي تحتاج إلى تكنولوجيات الدقيقة".

وتساءل البرلماني: "كيف الخوض في قضايا حسم فيها القرآن؟ وكيف الخوض في قضايا تمس مقومات البلاد ومقتضيات دستورية لها صلة بالثوابت الوطنية للبلاد؟".

http://www.rue20.com/%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D9%85%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B7/

http://www.kifache.com/78952

يتيم يشبه المجلس الوطني لحقوق الانسان بـ"العطار" الذي يُفتي في شؤون "الطب"

وفاء الادريسي

شبه محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية وزعيم ذراعه النقابية، المجلس الوطني لحقوق الانسان بالعطار الذي يتحدث في مجال الطب، معتبرا أن " كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء"، وذلك في إشارة إلى توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة..

وانتقد محمد يتيم، في كلمة باسم الفريق النيابي لحزبه خلال الجلسة العمومية لمجلس النواب المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون مالية 2016 صباح اليوم الخميس، مجلس اليزمي وقال إنه ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع مثل الإرث، مضيفا أن "ماشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

وأكد يتيم أن موضوع الإرث يجب أن يرجع لأهل الاختصاص، كما حدث مع قضية الإجهاض، باعتبارها قضية من القضايا التي تشهد اختلافاً، مشددا على أن الإرث قضية خلافية حتى على المستوى الفقهي، لكنها قضية حسم فيها القرآن، بالاضافة إلى انها تمس بالمقتضيات الدستورية ولها صلة بمقومات البلاد وتوابثها الوطنية.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم، يوم 20 أكتوبر 2015، تقريراً موضوعاتياً حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، وردت فيه توصية بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث، وذلك وفقاً للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وانتقدت أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاستقلال هذه التوصية، لكنها لقيت دعماً كبيراً من جمعيات حقوقية ونسائية وأمازيغية، إضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التقدم والاشتراكية.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-607548.html

منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب يراسل وزير العدل بحصوص المعتقل محمد جلول

الجمعة 13 نوفمبر 2015 - 10:05 صباحًا

فري ريف :

وجهت التنسيقية العامة ، لمنتدى حقوق الأنسان لشمال المغرب ، رسالة لوزير العدل و الحريات ، مصطفى الرميد ، بشأن وضعية المعتقل الحقوقي و السياسي محمد جلول ،

و طالب المنتدى في رسالته ، المؤرخة ب 7/11/2015 ، بتوضيحات حول عملية تنقيل المعتقل جلول من سجن الحسيمة لسجن جرسيف ، و الإشارة إلى أن هذا الإجراء لا يمكن تفسيره إلا بأنه إنتقام من ذات المعتقل ، لأنشتطه الحقوقية و السياسية ، و محاولة عزله .

و حمل المنتدى وزير العدل ، بصفته ممثل النيابة العامة المشرفة على السجون ، مسؤولية ما سيترتب عن هذا الترحيل .

النص الكامل للرسالة :

السيد الوزير المحترم

يؤسفنا أن نراسلكم مجددا بشأن وضعية المعتقل الحقوقي الأستاذ محمد جلول عضو مجلس التنسيق العام لمندى حقوق الانسان لشمال المغرب المودع بالسجن المحلي بالحسيمة, هذا بعد العديد من المطالبات باطلاق سراحه, وبعد المناشدات الكثيرة قصد تمتيعه في انتظار ذلك بجميع الحقوق المخولة له كمعتقل سياسي ,حيث تفاجئنا و معنا عائلته يوم الخميس 05-11-2015 بنقله وبطريقة انتقامية وفي جنح الظلام و من غير اشعارسابق, وبسرعة فائقة من غير ترك مجال حتى لاخبار عائلته , الى سجن كرسيف .

السيد الوزير,

اننا في منتدى حقوق الانسان اذ نعرض عليكم ما سلف , نطلب من سيادتكم تسليط الضوء على ظروف و ملابسات نقل المعتقل السياسي و الحقوقي الأستاذ محمد جلول من سجن الحسيمة حيث أقاربه و أسرته و جميع اصدقائه , الى نقطة بعيدة و التي ستشكل لا محالة عقوبة اضافية له و لأسرته , ضدا على القانون و لمبدأ أنسنة مراكز نفاذ القوانين , و لتيسير ظروف تمضية العقوبة و تحسين التأهيل, و ضدا على المواثيق الدولية ذات الصلة بمعاملة المدافعين على حقوق الانسان .

السيد الوزير

انكم وبوصفكم رئيسا للنيابة العامة المشرفة على المؤسسات السجنية فاننا نعتبر نقله الى سجن بعيد هو انتقام منه و من نشاطه الحقوقي و السياسي ,و عزلا له عن محيطه ومسعى للضغط عليه , و نطلب منكم العمل على اجراء تحقيق اداري حول الأسباب الحقيقية لهذا الاجراء التعسفي و نحمل لكم المسؤولية فيما سيؤول اليه و ضعه, وبالمقابل فان المنتدى عازم على تتبع هذا الاجراء و بسلوك جميع أشكال التظلم و الترافع على ملف مناضل المنتدى الأخ محمد جلول , و الاستمرار بالمطالبة باطلاق سراحه و مراسلة الهيئات الحقوقية بهذا الخصوص.

و في انتظار ذلك تقبلوا السيد الوزير عبارات التقدير و الاحترام.

المنسق العام :

الدكتور عبد الوهاب تدمري

تم بعث رسالة مماثلة الى:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المديرية العامة للسجون

http://www.freerif.com/?p=45995

حركة رد الإعتبار تجدد هياكلها للوقوف في وجه الفساد والمفسدين في العيون...

في مسارها القوي الذي رسمته حركة رد الاعتبار، بداية من تكونها كحركة تنادي بالتغيير والإصلاح والتجديد ومحاربة الفساد والمفسدين، والتعاطي الايجابي مع الملفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لساكنة المنطقة بدون تمييز أو خطاب عنصري قبلي أو عرقي، كما تعبر وبكل جرأة عن تموقعها بعيدا عن الأجندات السياسية للأحزاب أو الجمعيات الحقوقية، بل هي حركة تكونت سنة 2013 لتفضح الفساد والمفسدين، وتوصل رسائل قوية لصناع القرار على المستوى المركزي دون وساطة من المنتخبين أو الأعيان أو لوبيات الفساد، التي اغتنت على ظهر ساكنة الصحراء وعلى ظهر معاناتها التي لا تنتهي: فقر ، هشاشة ، إقصاء.....

وفي الذكرى الثالثة لتأسيسها تعلن حركة رد الاعتبار ما يلي:

– الوقوف في وجه الفساد والمفسدين عبر فضح رموزه في كل القطاعات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعية (تويتر – الفيسبوك ...)

– التواصل مع المؤسسات الدستورية المنوط بها حماية المال العام: المجلس الأعلى للحسابات ، مؤسسة الوسيط المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئات النقابية والحقوقية.

– تبني الملفات الاجتماعية التي تخص ساكنة الصحراء دون تمييز.

– تتبع ملفات الفساد التي تخص العقار، الأراضي المنهوبة بشكل غير قانوني تحت تستر إدارة عمران الجنوب.

تماشيا مع نهجها، أقدمت حركة رد الاعتبار على القيام بخطوة نضالية غير مسبوقة أمام الإقامة الملكية أثناء تواجد الملك بالعيون، لإبلاغ الرسائل السابقة والتنديد بعدم متابعة المفسدين وكل من له يد في الترامي على أراضي الضعفاء والمساكين والأرامل والمطلقات والمتاجرة فيها. ملفات راكم على إثرها لوبيات الفساد ثروات هائلة .

لذا ندعو السلطات العليا والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية لردع كل المفسدين تماشيا مع دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات.

http://www.saharadiario.com/news11238.html

"الوطني لحقوق الإنسان" يثمّن جهود مراقبي الانتخابات

إدريس اليزمي

أشاد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي** بالجهود التي بذلت لرصد الملاحظات حول الانتخابات الأخيرة.

وترأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي منحت الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية، و6 منظمات دولية، تضمن أكثر من 4000 ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا، تمكنوا من رصد أكثر من 22000 مكتب تصويت، أي 56 في المائة من مجموع المكاتب.

ووجه المجلس الدعوة إلى 49 ملاحظا دوليا يمثلون هيئات دبلوماسية خارجية، ومنظمات حكومية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ونظم 6 دورات تدريبية لتعزيز قدرات الملاحظين، خولت استفادة 1200 ملاحظ من التدريب المباشر، وتكوين من مدربين قاموا بتنظيم ورش تدريب على مستوى الجهات لفائدة النشطاء المعنيين بعملية الملاحظة.

وأكد اليزمي، في كلمته التي تلاها رئيس اللجنة الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في وجدة، محمد العماري، على أن نسبة مشاركة المراقبين تجاوزت المعايير المحددة دوليا بشكل كبير، مشيرًا إلى أن مشاركة الهيئات المعتمدة لملاحظة الانتخابات تميزت بتنوع مقارباتها وتكامل زوايا تحليلها؛ وهو ما سمح بتوفير محاور غنية.

ونوه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما اعتبره عملا احترافيا قامت به مختلف الهيئات المعتمدة خلال ملاحظتها للاستحقاقات الانتخابية الأخيرة.

وتضمن تقرير المجلس الأولي حول ملاحظة استحقاقات الرابع من أيلول/سبتمبر مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومة والبرلمان، من أجل انتخابات جماعية تكرس مسار العمل الديمقراطي وإعمال المبادئ الدستورية.

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86--%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%91%D9%86-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA.html

العسولي : لا نطرح مسألة المساواة في العرش لأن ملايين النساء لا يتضررن منها

المامون خلقي

لا تزال مسألة المساواة في العرش، تشكل حرجا لدى كل أطياف الحركة النسائية، خصوصا بعد الجدل الذي أثارته **التوصيات التي أقرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقريريه الموضوعاتي بخصوص المساواة والمناصفة في المغرب**: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، المقدم يوم 20 أكتوبر 2015.

وفي هذا السياق، قالت فوزية العسولي، رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، خلال الندوة الصحفية التي نظمت، صباح امس، بإحدى فنادق الدار البيضاء، لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن ولاية العرش المخصصة دستوريا للذكور فقط، لا تهم المجتمع، و لا تتعلق بملايين النساء اللائي يتضررن من التمييز أكثر في مجالات التنمية.

و انتقدت منسقة التحالف المدني لتفعيل الفصل 19، محاولة الإصطياد في الماء العكر بإثارة النقاش حول موقف الحركة النسائية من الفصل 43 من دستور المملكة، و الذي ينص صراحة إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا.

و أردفت العسولي، أن الحركة النسائية لا تمارس الترف، بل تطالب بالمساواة في التنمية المعاقة بسبب التمييز بين الجنسين.

يشار إلى أن توصيات التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا، خلق جدلا كبيرا بين صفوف المؤيدين والمعارضين، خصوصا مسألة الإرث.

http://www.belbala.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/

http://maroc-press.info/2015/11/13/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/

http://www.alyaoum24.com/421398.html

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/11/13/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/

الجمعيات النسائية تستنكر الهجوم على تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان

نظمت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء واتحاد العمل النسائي وجمعية جسور ملتقى النساء المغربيات، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب فرع الدار البيضاء، ندوة صحافية صباح اليوم الخميس، **حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان .**

وثمنت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، ما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من تشخيص وتوصيات، في حين اعتبرته عاكسا للتراكم المعرفي والنضالي للحركة النسائية والحقوقية المدافعة عن المساواة والمناصفة وعن شمولية الحقوق غير القابلة للتجزيء.

واستغربت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، الحملة "العدائية والتضليلية" التي تستهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا اتهامه بالتطاول على اختصاص المجلس العلمي، في حين أن المجلس لم يتجاوز اختصاصاته ومهامه، كآلية مستقلة للحماية والنهوض بحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية.

وذكرت الرابطة، بأن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضم عددا من التوصيات، وليس فقط تلك الخاصة بالإرث، التي تم انتقاءها للتهجم على التقرير، في حين سبق لفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في 10 أكتوبر 2007، لأن تقدمت بمذكرة مطلبية شاملة لإدخال تعديلات على قانون الأسرة انسجاما مع مبدأ المساواة والعدل، إذ كان من ضمنها، توصية تدعو لتعديل قانون الميراث في شق التعصيب خاصة، بعدما تعددت شكايات الأسر والنساء التي لم ترزق إلا بالبنات.

http://www.chouftv.ma/press/28415-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتيب

كازاوي

الجمعة 13 نوفمبر 2015.

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه الجهويتين بمراكش والرشيدية–ورزازات، بمدينتي مراكش والرشيدية، لقاءين تواصليين حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتسب (السيدا).

ويهدف اللقاءان، المنظمان بتعاون مع المندوبيتين الجهويتين لوزارة الصحة بمراكش والرشيدية والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، إلى إطلاع أعضاء اللجنتين الجهويتين والفاعلين المحليين والجهويين على مضامين الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان وداء السيدا وتحسيسهم بأهميتها.

كما يسعى اللقاءان، اللذان سيؤطر أشغالهما السيدة هنو العلالي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن وزارة الصحة، إلى تقديم الأنشطة المنجزة أو الجاري تنفيذها في إطار خطة عمل 2014-2015 وفتح نقاش حول تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المذكورة على المستوى الجهوي.

يذكر أنه تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/ السيدا، في 12 ماي 2014 بالرباط من لدن وزارة الصحة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا.

وتهدف هذه الإستراتيجية، التي تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية، إلى وضع إطار متسق للعمل والبرمجة يعتمد على مقاربة حقوقية من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء، يتم من خلالها تخفيف التمييز والوصم والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات في وضعية هشة والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/ السيدا.

كما تهدف إلى مواكبة المخطط الاستراتيجي الوطني الذي اعتمدته وزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012 – 2016، وإدماج جميع الشركاء من القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، سواء الفاعلة منها في مجال حقوق الإنسان أو مكافحة السيدا، كما تعمل أيضا على تعبئة جميع الشركاء الدوليين للتنمية.

http://casaoui.ma/societe/10945.html

حقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتسبة، محور لقاءين تواصليين بمراكش والرشيدية

الكاتب: رجاء خيراتفى

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه الجهويتين بمراكش والرشيدية–ورزازات، بمدينتي مراكش والرشيدية، يومي 13 و17 نونبر 2015 على التوالي، لقاءين تواصليين حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا).

ويهدف اللقاءان، المنظمان بتعاون مع المندوبيتين الجهويتين لوزارة الصحة بمراكش والرشيدية والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، إلى إطلاع أعضاء اللجنتين الجهويتين والفاعلين المحليين والجهويين على مضامين الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان وداء السيدا وتحسيسهم بأهميتها.

كما يسعى اللقاءان، اللذان سيؤطر أشغالهما السيدة هنو العلالي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن وزارة الصحة، إلى تقديم الأنشطة المنجزة أو الجاري تنفيذها في إطار خطة عمل 2014-2015 وفتح نقاش حول تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المذكورة على المستوى الجهوي.

http://www.aljarida24.ma/p/societe/104782/

يتيم ينبه من الاستدراج إلى الفخاخ في مجال حقوق الإنسان ويثير من جديد قضية الإرث

يتيم ينبه من الاستدراج إلى الفخاخ في مجال حقوق الإنسان ويثير من جديد قضية الإرث

الخميس, 12. نوفمبر 2015 - 14:30

عبد اللطيف حيدة

قراءة : (152)

دعا فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إلى تفادي الاستدراج أحيانا إلى بعض الفخاخ التي تنصب في المغرب في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا على ضرورة تفادي ردود الفعل غير المتناسبة مع بعض التصرفات الفردية أو السلوكات الاستفزازية، معتبرا أن ذلك من شأنه أن يتفادى التشويش على المكتسبات المحصلة في حقوق الانسان والحريات العامة، كما شدد في المقابل على ضرورة التصدي لكل خرق في هذا المجال ومحاسبة المسؤولين عنه.

وطالب محمد يتيم، عضو فريق العدالة والتنمية بالمجلس، في كلمة تلاها باسم الفريق أثناء مناقشة مشروع قانون المالية 2016 في الجلسة العامة اليوم الخميس، المؤسسات الحقوقية الوطنية المعنية إلى التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقية وذات الأولوية مع التركيز على مجال مسؤوليتها ونطاق اختصاصها عوض جر المجتمع إلى نقاشات عقيمة حول قضايا من قبيل الإرث، الذي ينبغي الرجوع فيها لأهل الاختصاص والأهلية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة، يقول يتيم، وذلك **ردا على إحدى التوصيات التي أصدرها مؤخرا المجلس الوطني لحقوق الانسان والتي تدعو الى المساواة في الإرث** بين الرجال والنساء.

وأوضح يتيم أن الرجوع إلى أهل الاختصاص في القضايا الخاصة نهج سار عليه المغرب في تدبير قضايا خلافية مثل قضية الإجهاض وتعديل النصوص القانونية ذات الصلة، فبالأحرى في قضايا حُسم فيها وتمس مقتضيات دستورية أخرى له صلة بمقومات البلاد وثوابتها الوطنية.

وشدد يتيم على أن البرلمان مدعو للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية اقتراحهم لمجلسي البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة. وتحيين قوانين عدد آخر من المؤسسات الجديدة منها التي أحدثها الدستور كالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

وقال المتحدث إنه لا مجال للتشكيك في التقدم الكبير في توسيع نطاق الحريات العامة والحق في التجمع والتظاهر، لكنه أكد في المقابل أنه من حين لآخر يتم تسجيل بعض الخلل والانتهاكات لهذه الحقوق.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D9%86%D8%A8%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AE%D8%A7%D8%AE-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

يتيم يشبه المجلس الوطني لحقوق الانسان بـ"العطار" الذي يُفتي في شؤون "الطب"

شبه محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية وزعيم ذراعه النقابية، المجلس الوطني لحقوق الانسان بالعطار الذي يتحدث في مجال الطب، معتبرا أن " كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء"، وذلك في إشارة إلى توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة..

وانتقد محمد يتيم، في كلمة باسم الفريق النيابي لحزبه خلال الجلسة العمومية لمجلس النواب المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون مالية 2016 صباح اليوم الخميس، مجلس اليزمي وقال إنه ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع مثل الإرث، مضيفا أن "ماشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

وأكد يتيم أن موضوع الإرث يجب أن يرجع لأهل الاختصاص، كما حدث مع قضية الإجهاض، باعتبارها قضية من القضايا التي تشهد اختلافاً، مشددا على أن الإرث قضية خلافية حتى على المستوى الفقهي، لكنها قضية حسم فيها القرآن، بالاضافة إلى انها تمس بالمقتضيات الدستورية ولها صلة بمقومات البلاد وتوابثها الوطنية.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم، يوم 20 أكتوبر 2015، تقريراً موضوعاتياً حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، وردت فيه توصية بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث، وذلك وفقاً للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وانتقدت أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاستقلال هذه التوصية، لكنها لقيت دعماً كبيراً من جمعيات حقوقية ونسائية وأمازيغية، إضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التقدم والاشتراكية.

http://www.aljaridaalmaghribiya.com/%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

مجلس اليزمي راقب 56 % من مجموع مكاتب التصويت

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الخميس 12 نونبر 2015 بالرباط، ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى.

وشهد اللقاء مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي نظمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

وتمكن المجلس خلال الانتخابات الأخيرة –حسب كلمة لـ"ادريس اليزمي" تلاها نيابة عنه محمد اعمارتي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة–(تمكن) من ملاحظة 22ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المائة من مجموع مكاتب التصويت، وهو ما تجاوز –حسب المتحدث ذاته– بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية المتثلة في 3 في المائة.

ودعا المجلس 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من (البحرين، الأردن، قطر، فلسطين، تونس) وفي المجمل تمت تعبئة 4024 ملاحظ.

ويهدف هذا اللقاء الدولي إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما يسعى اللقاء إلى تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وكذا تشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته.

وستتناول نقاشات الندوة الدولية ثلاثة محاور تهم تكوين ومرافقة الملاحظين : الدروس المستقاة من أجل تنفيذ إستراتيجية جديدة للتكوين، منهجية الملاحظة : فعالية وحدود المقاربات المعتمدة"، "الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب : تحليل عام ومقترحات للتحسين.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، كانت قد منحت عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبأت أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا قاموا (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، كما شارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.jadidpresse.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-56-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88/print/

http://badil.info/%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%A8%D8%A9/

دخول أحد "ضحايا سنوات الرصاص" في غيبوبة

شريف بلمصطفى

علم "بديل"، أن أحد **المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، قد دخل في غيبوبة، مساء الأربعاء 11 نونبر، إثر إضرابه عن الطعام الذي دام لـ20 يوما، مما استدعى نقله على عجل إلى مستشفى ابن سينا بالرباط.

وأكد أحمد نجمين منسق "التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص"، أنه تم نقل المعتصم أبو زكريا محمد وهو في حالة حرجة إلى مستشفى ابن سينا، غير أنه رفض تلقي العلاجات، أو مدّه بمادة "السيروم"، حيث أصر على استمراره في إضرابه عن الطعام.

وأوضح نجمي، في تصريح لـ"بديل"، أن المعتصِم، الذي غاب عن الوعي، "طاله الإهمال وسوء المعاملة داخل قسم المستعجلات بفعل الإكتظاظ والعشوائية في التنظيم"، مشيرا إلى أنه (أبو زكرياء) قرر العودة إلى "معتصم الكرامة" للإستمرار في احتجاجه معلنا عن تشبثه بمطالبه المتمثلة أساسا في كشف حقيقة "الإختفاء القسري لوالده".

من جهة أخرى، قال نجمي:"إنه المعتصمين تعرضوا لوابل من الإستفزازات والعنف اللفظي، فظلا عن استصدار لافتات كانوا يستعينون بها خلال احتجاجهم، كل ذلك بأمر من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أخبر المعتصمين بأنه لا يملك حلا لمشاكلهم"، مشيرا إلى "أن الصبار تراجع مؤخرا عن الإتفاق الذي تم إبرامه مع التنسيقية يوم 31 غشت".

http://badil.info/%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%A8%D8%A9/

المغرب.. ألغام في الطريق إلى 2016

محمد أحمد بنّيس

استأنف العلمانيون والإسلاميون في المغرب مواجهتهم الإيديولوجية على خلفية التوصية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيراً، إلى الحكومة، يطالبها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبإقرار مساواة حقيقية بينها وبين الرجل. وكان صدور هذه التوصية يمكن أن يمر من دون ضجيج، لولا أنها تطرقت لقضية في غاية الحساسية، تتعلق بالمساواة في الإرث بين الجنسين، الأمر الذي أثار غضب الأوساط الإسلامية التي اعتبرتها مساساً بنص قطعي، لا مجال فيه للاجتهاد، في حين اعتبرها العلمانيون خطوة مهمة، نحو إنصاف المرأة المغربية والقضاء على جميع أشكال التمييز الموجودة ضدها.

ومن المؤكد أن فتح نقاش عمومي بشأن هذه القضية هو في غاية الأهمية، ويفتح أمام المجتمع دروباً لا يمكن الاستهانة بها، في ما يخص تدبير خلافاته، والبحث لها عن حلول ولو مؤقتة، كما يجب ألّا ننسى أن هذا النقاش غير مسبوق في العالم العربي. وهذا في حد ذاته إيجابي وحيوي، غير أن ذلك يجب أن يكون ضمن أفق واسع، يستوعب طبيعة اللحظة الانتقالية، وما تنتجه من إكراهات وأسئلة متباينة. لذلك، لا يُشك في أن أعضاء المجلس يدركون صعوبة، إن لم نقل استحالة تمرير هذه التوصية، لأسباب سياسية وثقافية واجتماعية معروفة، فالسلطة لا يمكن أن تجيز أمراً كهذا، لسببين على الأقل، أولهما أنها تستند إلى مشروعية دينية تقليدية، تجد تعبيرها الأساسي في مؤسسة "إمارة المؤمنين" التي تخول الملكَ الإشراف على الحقل الديني وتدبيره. وثانياً، سيؤدي إقرار هذه التوصية إلى حالة استقطاب غير مسبوقة داخل المجتمع، في ظل وجود قطاع محافظ يشكل التقليد عصب تفكيره ووعيه الاجتماعي ونظرته للعالم، وهو مستعد للذهاب بعيداً في الدفاع عما يعتبره تطاولاً على مقدساته الدينية، ما يشكل خطوة غير محسوبة، قد تهدد السلم الاجتماعي والأهلي، وأكيد أن أمراً كهذا لن تسمح به السلطة تحت أي ظرف.

بيد أن ما يثير الانتباه في توصية المجلس توقيتها، لماذا الآن، أسابيع قليلة بعد انتهاء المسلسل

"يدرك الإسلاميون أن شبهة السياسة تحوم حول النقاش الدائر حالياً حول مسألة الإرث، ما يجعلهم على قناعةٍ بأن الطريق إلى الانتخابات التشريعية للسنة المقبلة لن يكون سالكاً أمامهم" الانتخابي الذي بدأ في الرابع من سبتمبر/ أيلول الماضي؟ ثم ألا يوجد سياق آخر للحديث عن المساواة في الإرث بين الجنسين؟ ألا يمكن مقاربة الأمر، عبر مداخل حقوقية أخرى أكثر نجاعة، حتى وإن تطلب ذلك بعض الوقت. وبالتالي، تجنيب المجتمع حرباً إيديولوجية وفكرية، ستكون خسائرها أكبر من المكاسب التي قد يجنيها بعضهم؟ أليس في وسع المجلس إصدار توصيات تطالب السلطة بالعمل على احترام الحق في التفكير الحر الذي يفتح الباب أمام اجتهادات وسجالات نظرية وفكرية، يمكن أن تساهم في تجسير الهوة بين النص والواقع؟ ألا يرى المجلس أن وضعية التعليم في المغرب مسؤولة عن الجهل والتخلف الفكري والثقافي الذي يغذّي النظرة الدونية للمرأة، ويحرمها من حقوقها؟ لم لا يتقدم بتوصية تدافع عن حق المغاربة في تعليم جيد ومتفاعل مع العصر، يمكن أن يُحدث، مع الوقت، نقلة سوسيو ثقافية نوعية، ويساهم في العبور بالأجيال المقبلة إلى ضفاف الحداثة والمدنية والديمقراطية؟ وقبل ذلك كله، وما دمنا نتحدث عن المساواة، أليس من حق المغاربة، أيضاً، أن يكونوا متساوين بالفعل أمام القانون دونما تمييز؟

في ضوء ذلك كله، تبدو توصية المجلس غير بعيدة عن السياق الذي أنتجته المحطة الانتخابية الأخيرة، بظهور معطيات مقلقة بالنسب للدولة العميقة، وأذرعها المتغلغلة في السياسة والاقتصاد والإعلام والشارع، أهمها وأكثرها دلالةً اكتساحُ حزب العدالة والتنمية الإسلامي المدنَ والحواضرَ الكبرى، ونجاحه في التواصل مع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وإقناعها بخطابه، ما يعني أن الإسلام السياسي المعتدل في المغرب يعرف متغيرات سوسيولوجية مهمة، تدفع به إلى أن يصبح أبرز تعبير سياسي عن هذه الطبقة وتطلعاتها في السنوات المقبلة. لذلك، قد لا يكون من المبالغة القول إن توصية المجلس تندرج في محاولة لجر الإسلاميين إلى نزال إيديولوجي جديد قبل انتخابات 2016؛ يستنزف طاقتهم، ويحد من شعبيتهم المتصاعدة داخل المجتمع الذي لا تخفي بعض شرائحه تأييدها إقرار المساواة في الإرث.

ويبدو أن مضمون التوصية لم يترك لحزب العدالة والتنمية هامشاً للمناورة، الأمر الذي دفعه إلى إصدار بيانٍ، اعتبر ما ورد فيها خرقاً سافراً لأحكام

الدستور، وتجاوزاً لمؤسسة إمارة المؤمنين، ولم يُفوّت رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، الفرصة، حيث طالب، في حديث تلفزيوني، رئيسَ المجلس، بالاعتذار للمغاربة وسحب التوصية التي اعتبرها صبّاً للزيت على النار وإثارةً للفتنة. وبالطبع، لم يتوقف الأمر هنا، إذ سرعان ما أصدر حزب الأصالة والمعاصرة، الخصم اللدود للحزب الإسلامي، بلاغاً رحّب فيه بتوصية المجلس بصفته مؤسسة دستورية، من حقها إصدار كل ما من شأنه أن يستدعي نقاشاً هادئاً وموضوعياً بعيداً عن المواقف المتشنجة التي تقف ضد الاختلاف. ومع اصطفاف الحركة الحقوقية والنسائية، وتنظيمات ليبرالية ويسارية أخرى، إلى جانب التوصية، أخذ النقاش وجهة أخرى نحو مزيد من الاستقطاب الذي قد ينهيه، في أي لحظة، تدخل الملك، على اعتبار أن الدستور يخوّله صلاحيات دينية واسعة.

يدرك الإسلاميون أن شبهة السياسة تحوم حول النقاش الدائر حالياً حول مسألة الإرث، ما يجعلهم على قناعةٍ بأن الطريق إلى الانتخابات التشريعية للسنة المقبلة لن يكون سالكاً أمامهم بأي حال. ولذلك، فإن لغم المساواة في الإرث هذا ستليه ألغام أخرى، سيحددها السياقُ ورؤيةُ الفاعلين والخيارات المتاحة أمامهم.

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%84%D8%BA%D9%80%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D9%84%D9%89-2016

جمعيات نسائية تصف تصريحات بنكيران حول الإرث بالإرهاب الفكري

خالد العطاوي

عادت الجمعيات النسائية المنخرطة في التحالف المدني لتفعيل الفصل 19 إلى شن هجوم على رئيس حكومة عبد الإله بنكيران.

وفي بيان للجمعيات استنكرت حديث بنكيران في قناة "ميدي 1 تي في" **حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوصية المساواة بين الجنسين** في جميع المجالات ومنها الإرث، مشيرا إلى أن بنكيران تهجم مؤسسة دستورية، متناسيا دوره وموقعه.

وأوضحت الجمعيات نفسها أن تصريحات بنكيران تعد إرهابا فكريا واضحا وسعيا إلى قمع المؤسسات والمجتمع المدني والتيارات السياسية والمدنية، من أجل منعها من فتح الحوار في القضايا التي تهم المجتمع، والتي تتعلق أساسا بأشكال الظلم التي تلحق النساء نتيجة القوانين التمييزية ضدهن.

وقال البيان نفسه إن التهجم على مؤسسة دستورية تجعل رئيس الحكومة يموقع نفسه فوق الدستور وفوق القوانين وخارج السياق المغربي، حيث إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اشتغل في تقريره وفق الصلاحيات المخولة له رسميا.

http://www.filwajiha.com/2015/11/12/30789

قيادي في "البيجيدي" يشبه مجلس اليزمي بـ"العطار"

كوثر مزهر

إنتقد محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية ، المجلس الوطني لحقوق الانسان بخصوص توصيته الداعية إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة ، خلال الجلسة العمومية لمجلس النواب صباح اليوم الخميس.

وشبه محمد يتيم المجلس بالعطار الذي يتحدث في مجال الطب، معتبرا أن " كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء"، مشيرا إلى أن موضوع الإرث يجب أن يرجع لأهل الاختصاص.

وأضاف يتيم خلال كلمته أن الإرث قضية خلافية حتى على المستوى الفقهي، لكنها قضية حسم فيها القرآن، بالاضافة إلى انها تمس بالمقتضيات الدستورية ولها صلة بمقومات البلاد وتواثبها الوطنية.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خرج الشهر الماضي بتوصية "تسوية بين المرأة والرجل في الإرث في المغرب"، وربط المجلس هذه التوصية، بالمقاربة المندمجة لحقوق الإنسان، التي تقتضي المساواة التامة في الحقوق دون تفضيل حق على حق ، الأمر الذي رفضته مجوعة من الأحزاب كالعدالة والتنمية والحركة الشعبية والاستقلال ، فيما لقيت التوصية دعماً كبيراً من جمعيات حقوقية ونسائية وأمازيغية.

http://press24.ma/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D9%80/

المظلومية لا تصنع التغيير.

محمد مغوتي

أراد بنكيران أن يظهر للمغاربة أنه تعلم الدروس واستفاد من تجربة السنوات الأربعة التي قضاها على رأس الحكومة، وذلك عندما حاول أن يبدو متحفظا في كلامه خلال استضافته قبل عدة أيام في برنامج تلفزيوني على قناة ميدي1. لكن قانون " الطبع يغلب التطبع" كان أقوى من هدوء رئيس الحكومة ولغته الديبلوماسية التي أظهرها في بداية الحوار، حيث أبان مع توالي الأسئلة وتعدد محاور النقاش عن مواهبه وعاد إلى عاداته المفضلة في الهجوم وتوزيع الإتهامات هنا وهناك في خطاب بكائي حاول من خلاله أن يظهر نفسه للرأي العام كرجل محارب من أعداء الإصلاح.

رئيس الحكومة عاد من جديد إلى خطاب المظلومية، وبالرغم من أنه تجنب استخدام قاموس " كليلة ودمنة " الشهير الذي ظل يردده طيلة فترة طويلة منذ توليه المسؤولية بعد انتخابات 25 نونبر 2011، فإنه هاجم بعنف ما سماه ب"التحكم" الذي يفرضه حزب الأصالة والمعاصرة على المشهد السياسي في المغرب، وذلك استنادا إلى نتائج المسلسل الإنتخابي الذي عرفته بلادنا خلال الأسابيع الأخيرة... ومع أن مفهوم "التحكم" ليس جديدا في القاموس السياسي المغربي، وهو متداول بكثافة في الخطاب السياسي اليساري بالخصوص، فإن ربطه بحزب سياسي معين بالشكل الذي يسوق له بنكيران، يبدو تعبيرا عن عجز واضح في تسمية الأمور بمسمياتها، لأن جذور التحكم أعمق وأقوى من أي حزب سياسي في المشهد المغربي. وواضح أن بنكيران لا يمتلك الجرأة الكافية لتوضيح الأمر وشرحه للمغاربة، ربما لأنه " مجرد رئيس حكومة". ثم إن السيد بنكيران الذي يندد بالتحكم ويحذر من نفوذه، إنما يسعى إلى فرض تحكم من نوع آخر بأدوات ومبررات جديدة. وهو ما يتجلى بوضوح في خطابه الذي لا يميز بين الدعوي والسياسي.

السيد بنكيران حضر إلى البرنامج التلفزيوني بصفته رئيسا للحكومة، وكان حريا به أن يعبر عن مسؤوليته هذه من خلال إجاباته عن الأسئلة الموجهة إليه، لكنه فشل في هذا الإمتحان فشلا ذريعا عندما أعلن عن موقفه من النقاش الدائر حول المساواة في الإرث... كما فشل أيضا بعد ذلك عندما حضر إلى طنجة على خلفيةالإحتجاجات التي تعرفها المدينة بسبب فواتير الماء والكهرباء، وذلك بوصفه لما يجري هناك بالفتنة...

في البرنامج المذكور **شن رئيس الحكومة هجوما عنيفا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خلفية توصيته بإقرار "المناصفة بين الرجل والمرأة في الإرث"**. ولم ينتبه السيد بنكيران أن موقعه في المسؤولية الحكومية يحتم عليه أن يتحدث كسياسي وليس كفقيه في الدين. وهذا لا يعني أنه لا يملك الحق في إبداء رأيه في الموضوع، لكن المقام لا يسمح له بالحديث بتلك الطريقة التي تتبعها المشاهدون. فعندما يطالب رئيس الحكومة من مؤسسة دستورية بالإعتذار بسبب توصية لم تتخذ طابع الرسمية، ولا تعدو أن تكون مجرد موقف استشاري يمليه الإلتزام الحقوقي الذي ينظم عمل هذا المجلس، فإن ذلك يعني بلغة السياسيين تدخلا في اختصاصات مؤسسة أخرى وفق المقتضيات الديموقراطية القائمة في العمق على الفصل بين السلط. ذلك أن هذا الموقف الذي عبر عنه بنكيران هو دعوة صريحة لوقف النقاش في الموضوع باستغلال الحساسية الدينية التي تثيرها قضية الإرث. والحال أن ملف المناصفة يحتاج إلى نقاش مجتمعي واسع يتحاور فيه السياسي والديني والحقوقي بكل مسؤولية وعقلانية، لا إلى ارتفاعالأصوات من أجل إجهاض مثل هذا النقاش في المهد تحت يافطة " لا اجتهاد مع ورود النص". لذلك فإن مرافعة بنكيران الفقهية في البرنامج مع كل حمولتها التحريضية تثبت أنه، وهو الباكي والشاكي من نفوذ " التحكم"، يسعى إلى فرض تحكمه الخاص عبر الإتجار في الدين ودغدغة الشعور الروحي للمغاربة، حين يقدم نفسه مدافعا عن قيمهم الدينية ضد القوى"التحديثية" التي تسعى إلى طمس هويتهم. وليس خفيا مدى التأثير الذي يلعبه هذا النوع من المظلومية التي تتوشح بالدين على الأفراد والجماعات.

أما في النقطة الثانية المرتبطة بالإحتجاجات العارمة التي عرفتها طنجة خلال الأسبوعين الأخيرين بسبب غلاء فواتير الماء والكهرباء، بدا أن بنكيران يختزل المشكلة برمتها في صراع حزبه مع البام، ما دامت قراءته الخاصة لتلك الإحتجاجات تعبر عن قلقه من التشويش على تجربة حزبه في تسلم مهام تسيير المدينة بعد انتخابات 4 شتنبر. وفي رحلته إلى طنجة التي كان من المفترض أن يقدم فيها للمواطنين المكتوين بلهيب الفواتير ضمانات ملموسة وإجراءات من أجل التعاطي مع هذا الموضوع، ذهب بنكيران إلى وصف احتجاجات " الطنجاويين" بالفتنة. وهو مفهوم لا يليق استخدامه لتوصيف ما جرى في المدينة. لأن كلمة " الفتنة" هنا تحمل إساءة لكل المواطنين البسطاء الذين لم يخرجوا إلى الشارع بدافع سياسي، بل خرجوا بسبب غلاء الفواتير التي لا طاقة لهم بها.وإذا كان رئيس الحكومة ينكر على خصومه أن يعبروا عن التضامن مع المحتجين، وذلك بدعوى أن من يتحمل مسؤولية الشأن المحلي مطالب بالبحث عن الحلول للمشاكل المطروحة، وليس مطالبا بالتضامن مع المتضررين، فإنه كان حريا به أن يلزم نفسه أولا بهذه القاعدة (مع فارق أن السيد بنكيران لم يتضامن مع المحتجين بل هاجمهم واتهمهم بإثارة الفتنة)، لأن موقعه في الحكومة يفرض عليه البحث عن السبل الكفيلة بتهدئة الأوضاع عبر تدابير حقيقية دفاعا عن المواطن المغلوب على أمره، لا أن يؤجج تلك الأوضاع أكثر بسبب حسابات سياسية ضيقة.

هل تغير السيد بنكيران حقا؟. مشكلة رئيس الحكومة تكمن في أنه يعيش على هاجسالإنتخابات في كل خرجاته الإعلامية. فهو يفتخر بثقة المغاربة في حزبه، ويعتبر انتخابات 4 شتنبر تفويضا له بمواصلة سياساته التي يدعي أنها إصلاحية، لكنه لا يستطيع أن يفي بالتزاماتهوببرنامجه السياسي والإقتصادي، وعندما لا يجد تفسيرا مقنعا لفشله على هذا المستوى يوزع الإتهامات على قوى الممانعة التي تعرقل مشاريعه الإصلاحية المزعومة. والحال أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق عبر الصراخ والبكائية والمظلومية، ولا عبر استجداء أصوات الناخبين، بل يقتضي إرادة سياسية صادقة وبناء مؤسسات ديموقراطية حقيقية تحفظ للمواطن كل معاني العدالة والكرامة والحرية والعيش الكريم.

يتيم يشبه المجلس الوطني لحقوق الانسان بـ"العطار" الذي يُفتي في شؤون "الطب"

وفاء الادريسي

شبه محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية وزعيم ذراعه النقابية، المجلس الوطني لحقوق الانسان بالعطار الذي يتحدث في مجال الطب، معتبرا أن " كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء"، وذلك في إشارة إلى توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة..

وانتقد محمد يتيم، في كلمة باسم الفريق النيابي لحزبه خلال الجلسة العمومية لمجلس النواب المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون مالية 2016 صباح اليوم الخميس، مجلس اليزمي وقال إنه ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع مثل الإرث، مضيفا أن "ماشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

وأكد يتيم أن موضوع الإرث يجب أن يرجع لأهل الاختصاص، كما حدث مع قضية الإجهاض، باعتبارها قضية من القضايا التي تشهد اختلافاً، مشددا على أن الإرث قضية خلافية حتى على المستوى الفقهي، لكنها قضية حسم فيها القرآن، بالاضافة إلى انها تمس بالمقتضيات الدستورية ولها صلة بمقومات البلاد وتوابثها الوطنية.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم، يوم 20 أكتوبر 2015، تقريراً موضوعاتياً حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، وردت فيه توصية بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث، وذلك وفقاً للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وانتقدت أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاستقلال هذه التوصية، لكنها لقيت دعماً كبيراً من جمعيات حقوقية ونسائية وأمازيغية، إضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التقدم والاشتراكية.

http://www.seekpress.com/article-66948.htm

http://chaabpress.com/news38412.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة للانتخابات

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الخميس بالرباط، ندوة دولية لرصد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى.

وأوضح بلاغ للمجلس أن الندوة ستعرف مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي نظمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

ويهدف اللقاء ، حسب نفس المصدر، إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات، وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين، والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، فضلا عن تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وكذا تشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته.

وأضاف البلاغ أن نقاشات الندوة الدولية ستتناول ثلاثة محاور كبرى، تهم "تكوين ومرافقة الملاحظين.. الدروس المستقاة من أجل تنفيذ استراتيجية جديدة للتكوين"، و "منهجية الملاحظة.. فعالية وحدود المقاربات المعتمدة"، و "الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب.. تحليل عام ومقترحات للتحسين".

من جهة أخرى ، أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أنه نظم اليوم الأربعاء ورشة وطنية لرصد تجربته في مجال ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية، مخصصة لتقديم وتقاسم حصيلة الورشات الجهوية التي نظمتها لجانه الجهوية، واستخلاص الدروس والممارسات الجيدة في هذا المجال.

http://www.alkhabarpress.ma/14813.html

يتيم عن الإرث: العطارة لا يتحدثون في العمليات الجراحية

انتقد محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية، من جديد توصية للجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية للمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، حيث قال "إن كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء".

وأشار يتيم، في كلمة باسم الفريق النيابي لحزبه في الجلسة العمومية لمجلس النواب المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون مالية 2016 صباح اليوم الخميس، إلى ما مفاده أن المجلس ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع مثل الإرث، ومضى يقول: "مانشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

يتيم أكد أن موضوع الإرث يجب أن يرجع لأهل الاختصاص كما حدث مع قضية الإجهاض، باعتبارها قضية من القضايا التي تشهد اختلافاً، وشدد يتيم على أن الإرث قضية خلافية حتى على المستوى الفقهي، لكنها قضية حسم فيها القرآن، وتوصية المساواة فيها تمس المقتضيات الدستورية لها صلة بمقومات البلاد وتوابثها الوطنية.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة رسمية، قد قدم تقريراً موضوعاتياً حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، يوم20 أكتوبر 2015، وردت فيه توصية بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث، وذلك وفقاً للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وانتقدت أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاستقلال هذه التوصية، لكنها لقيت دعماً كبيراً من جمعيات حقوقية ونسائية وأمازيغية، إضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التقدم والاشتراكية.

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/5513.html

يتيم يهاجم CNDH بسبب الارث:"ماشي العطارة غايتكلمو في العمليات الجراحية"

وجه محمد يتيم، القيادي في حزب العدالة والتنمية، انتقادات لاذعة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص توصيته حول المساواة في الإرث.

يتيم، وفي كلمته أثناء جلسة عمومية في مجلس النواب، اليوم الخميس، شدد على ضرورة " تفادي الاستدراج أحيانا إلى بعض الفخاخ، التي تنصب لنا في المجال الحقوقي"، يقصد توصية الـ" "CNDHحول الإرث، مؤكدا في هذا السياق ضرورة احترام الاختصاص قائلا "إن كل شيء لديه أهل اختصاص، ولا يجب أن يتحدث الكل في كل شيء".

وركز يتيم على أن المجلس، الذي يترأسه إدريس اليزمي "ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع مثل الإرث"، مضيفا "ماشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

وفي هذا الصدد، دعا القيادي في الحزب، الذي يقود التحالف الحكومي، مجلس اليزمي إلى "التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقية وذات الألوية، مع التركيز على مجال مسؤوليته ونطاق اختصاصه"، وذلك "عوض جر المجتمع إلى نقاشات عقيمة حول قضايا من قبيل الإرث".

وشدد يتيم على آن قضية الإرث ينبغي "الرجوع فيها إلى أهل الاختصاص والأهلية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة"، حسب توضيحات البرلماني، الذي ذكر بأن "هذا هو النهج الذي سار عليه المغرب في تدبير قضايا خلافية مثل قضية الإجهاض، وتعديل النصوص القانونية ذات الصلة".

وخلص متسائلا "فكيف بقضايا حسم فيها، وتمس مقتضيات دستورية أخرى لها صلة بمقومات البلاد وثوابتها الوطنية ؟".

http://hetpress.com/15282.html

جدل في المغرب حول المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث

سعيد ياسين

أثارت **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المناصفة بين الرجل والمرأة في الإرث**، الجدل وسط الشارع المغربي حول الحريات الفردية. وأعادت إلى الأذهان النقاشات التي واكبت مواضيع حساسة مثل الإجهاض ومدونة الأسرة.

ودافع المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توصيته التي جاءت في تقريره الأخير، وعدّها مجرد آلية لتفعيل مدونة الأسرة. وفي الوقت الذي ساندت فيه قوى ليبرالية ويسارية توصية المجلس، رفضت قوى محافظة، وعلى رأسها الحزب الحاكم، رفضاً مطلقاً مناقشة الموضوع، معتبرة أن ذلك نوع من إثارة "الفتنة".

الإرث بين الرجل والمرأة

تشير مدونة الأسرة إلى أن الإرث هو "انتقال حق بموت مالكه بعد تصفية التركة لمن استحقه شرعاً، بلا تبرع ولا معاوضة"، وأن الورثة 4 أصناف: "وارث بالفرض فقط، ووارث بالتعصيب فقط، ووارث بهما جمعاً ووارث بهما انفراداً".

ويقول المحامي منير الشواف: "قبل الحديث عن توصية المجلس، لا بدّ من توضيح أن القرآن أقرّ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات"، مشيراً إلى أن "الشريعة الإسلامية منحت المرأة حقها في الميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية".

وأوضح أن "مصطلح المساواة سلاح ذو حدين، فقد نتفّق على المساواة في الحقوق، لكن حتماً سنختلف في تطبيقها على مستوى الواجبات". وعزا صعوبة تحقيق معادلة المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات إلى محدد تكوين كل جنس.

ورأى الشواف أن "نسبة كبيرة من الرأي العام المغربي تعتقد أن نصيب المرأة من الإرث تلخصه الآية الكريمة "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين"، لكن القرآن والسنة حتى المذهبين المالكي والحنفي، لم يضيعا المرأة في حقها من الإرث". وأضاف: "هناك حالات عديدة تحصل فيها المرأة على نصيب أكبر من الذكر. لهذا يصعب تحقيق المساواة في مجال الإرث، مع بعض الاستثناءات، وفقاً لدور كل من الرجل والمرأة في المجتمع".

وتابع أن "المشرّع المغربي أقر المساواة بين المرأة والرجل في الإرث من خلال الوصية الواجبة، وهي وصية إدارية، تمنح للموصي الرغبة في منح شخص أنثى أو ذكر حصة معينة، بشرط أن يكون الشخص الموصي إليه ليس من أصحاب الحقوق في الإرث، كما حدّد الثلث للمستفيد من الوصية ذكراً كان أم أنثى".

وقد عبّر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن اندهاشه من الانتقادات اللاذعة التي تلقاها المجلس، موضحاً في تصريحات إعلامية أن "التقرير لم يتحدث عن المساواة في الإرث فقط، بل ناقش مجموعة من المجالات، التي يرى أنه بات من الضروري إعمال مبدأ المناصفة بين الرجل

والمرأة فيها". وأشار إلى أن "أسباب إصدار التقرير يدخل في إطار دور المجلس ومساهمته في تقييم السياسات العمومية للدولة للقوانين".

زعيم "البي جي دي" على رأس المعارضين

ولاقى التقرير سيلاً من الانتقادات من التيار المحافظ في المغرب، كان أشدها ما صرح به عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إذ طلب من إدريس اليزمي تقديم اعتذار للمغاربة وسحب التوصية. واتّهم المجلس ورئيسه بـ"إثارة الفتنة وسط المجتمع المغربي".

وبرّر ذلك كون "الإرث له علاقة بالدين وليس السياسة". موضحاً، في حديث لقناة "ميدي آن تيفي" المغربية، أن "الدين الإسلامي لا يمنع الاجتهاد، لكن على كل من يود الاجتهاد، أن يقدّم الأدلة الشرعية المقبولة عند المسلمين، وحينذاك يناقشه العلماء، لكن أن يدعوا بطريقة فجة إلى المناصفة في الإرث، فإنه يثير الفتنة لا غير". وفي السياق نفسه، أوضح مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة وعضو المجلس العلمي الأعلى، أن "في إثارة هذا الموضوع حطاً من قيمة المرأة، على أنها تعيش الفقر، وبتحقيق المساواة ستصبح غنية".

وقال لرصيف22: "الدعوة إلى تغيير نصيب المرأة من الإرث كونها أصبحت منفقة، ليست سليمة ما دام اتضح أنها كانت منفقة، ولكن على سبيل التطوع، لأن الشريعة لم تسلط الرجل على مالها، ولم تسمح له بأن يجبرها على الإنفاق". وأضاف: "خطاب المناصفة لا يتم تسويقه على بقية الديانات في العالم، فالمسيحية لا تسمح للمرأة بأن تكون مساوية للرجل في الوظائف الدينية، فالمرأة لا ترعى الكنيسة، ولا تنتخب البابا، ولا تنتخب رئيسة للكنيسة الكاثوليكية، والأمر نفسه يقاس على الديانتين اليهودية والبوذية وغيرهما، في حين نجد الدين الإسلامي وحده يتعرض لهجمات وانتقادات في موضوع المساواة، علماً أن هذا الدين أثبت للعالم أنه الوحيد الذي أنصف المرأة ومنحها كل حقوقها".

ورأى الحقوقي والمحامي عبد المالك زعزاع، أن اعتماد المجلس الوطني في توصيته على الفصل 19 من الدستور المغربي، "غير صحيح". مشيراً إلى أن "قراءة المجلس للفصل المذكور جاءت مبتورة ومغلوطة". وقال: "صحيح أن الفصل 19 تحدث عن المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن شرط احترام ثوابت المملكة وقوانينها ومرجعيتها الدينية، وهي الإسلام".

التيار اليساري الأكثر مساندة للوصية

تزعّم حزب الأصالة والمعاصرة (معارضة)، تيّار مساندة التوصية، فأصدر بياناً عبّر فيه عن مساندته للمجلس، لافتاً إلى أن ما قام به يدخل في إطار "الدور المنوط به، في إطار الالتزام بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية". وشدد على أن "من حقه، وفق اختصاصاته، إصدار التقارير المستدعية لمناقشات هادئة وموضوعية". ودعا الحزب إلى "التريث في إصدار الأحكام المتسرعة، وإلى فتح النقاش في الفضاءات العمومية حول التقرير في شموليته وغيره من المواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المغربية".

ودافعت رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة فوزية العسولي عن مقترح المجلس، وقالت: "ما جاء به المجلس يخدم مصلحة المرأة والمجتمع معاً، هذه التوصية ستضع المرأة المغربية في الطريق الصحيح، فقد أصبح لها في الوقت الراهن مهمات ومسؤوليات جسيمة، تجعل من حقها الحصول على حقوق الرجل نفسها". ولفتت إلى أن "الرابطة ستعمل كل ما في وسعها للدفاع عن هذه التوصية وتحقيقها على أرض الواقع".

يستمر الجدل

من الواضح أن الجدل سيتواصل إلى حين تدخل مؤسسة الافتاء، وهي المجلس العلمي الأعلى، رغم أنها رفضت الحديث عن "المساواة في الإرث بين المرأة والرجل" في السابق. وتردد بضعة مصادر أن التوصية الأخيرة أغضبت أعضاء المجلس، ومن المرجح أن يُصدر بياناً يستنكر فيه هذه الخطوة. في حين أكدت مصادر أخرى أنه من المقرر أن يتدخل الملك بصفته أميراً للمؤمنين للتحكيم في الموضوع، كما فعل في قضيتي الإجهاض ومدونة الأسرة.

مسرح ‘‘جازان’’ يحصد جائزتين في مهرجان طنجة الدولي للمسرح الجامعي

فاز نادي المسرح بجامعة جازان بجائزتين كبيرتين في مهرجان طنجة الدولي للمسرح الجامعي الذي اختتم فعالياته مساء السبت، حيث حصل الطالب أحمد يعقوب على جائزة أفضل ممثل عن دوره في مسرحية ‘‘ثلاثة اثنان’’ التي شاركت بها الجامعة في مسابقة المهرجان، كما فازت المسرحية ذاتها بجائزة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لإثارتها لقضايا إنسانية في قوالب جمالية ميزتها عن باقي المسرحيات المشاركة. وأوضح د. محمد حبيبي، عميد شؤون الطلاب في جامعة جازان والمشرف العام على نادي المسرح، أن أهم مكاسب هذه المشاركة والفوز والتتويج المستحق في ظل وجود ست فرق مسرحية أوروبية وخمس فرق مسرحية مغربية، هو الإسهام في تغيير الصورة النمطية عن المملكة لدى الكثير من الوفود الأجنبية ‘‘وخاصة في هذا الوقت الذي تثار فيه الحملات الإعلامية المغرضة ضد المملكة، فمثل هذه المشاركة تنبع أهميتها بأنها تقدم صورة مختلفة عن الوطن المتسامح والمتعايش وتثبت للآخر أننا نعيش في بلد يصدر الفن والثقافة والإبداع والمسرح ويعنى بحقوق الإنسان’’. لافتاً إلى أن المسرحية من تأليف وتمثيل الطالب أحمد يعقوب وشاركه في التمثيل الحسين خواجي وإخراج الطالب أحمد كاملي. يذكر أن مسرح جامعة جازان هو الممثل الوحيد للمسرح العربي من خارج البلد المستضيف المغرب، وجاءت جوائز المهرجان الأخرى على النحو التالي: جائزة أفضل عرض متكامل فازت بها إيطاليا، وفازت ألمانيا بجائزتي لجنة التحكيم الخاصة وجائزة أفضل إخراج، فيما فازت روسيا بجائزة أفضل سينوغرافيا، وفازت ليتوانيا بجائزة أفضل كوليجراف، أما المسرح المغربي فقد فاز بجائزة أفضل ممثلة.

http://almasr7news.com/%D9%85%D8%B3%D8%B1%D8%AD-%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D8%AF-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D9%86%D8%AC/

«مسرح جامعة جازان» يحقق جائزتين بمهرجان طنجة الدولي

حقق نادي المسرح بجامعة جازان جائزتي «أفضل ممثل» و «اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالمغرب» بمهرجان طنجة الدولي للمسرح الجامعي في دورته التاسعة لهذا العام.

وأوضح عميد شؤون الطلاب المشرف العام على نادي المسرح، الدكتور محمد حبيبي، أن تحقيق الجائزتين جاء بعد أن حصد طالب امتياز طب الأسنان بالجامعة أحمد يعقوب جائزة أفضل ممثل في المهرجان وحصول مسرحية «ثلاثة اثنان» على جائزة أفضل مسرحية أثارت قضايا حقوق الإنسان في المهرجان.

وأكد على أهمية الفوز والمشاركة بالمهرجان في نقل الصورة الحقيقية عن المملكة والمواطن السعودي، وما يتمتع به من صفات التسامح والتعايش مع مختلف شعوب العالم، منطلقين في ذلك من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في منافسة شريفة مع ست فرق من أوروبا والمغرب.

LE CAS ALI AARASS: HALTE AUX SURENCHÈRES POLITIQUES!

Les amis de Ali Aarass tiennent absolument à le faire passer pour une victime. Mais les faits sont là. La présumée victime de tortures au Maroc n'est pas un enfant de choeur. Un rappel de toute son histoire s'impose.

S'il est un cas qui fait, à tort d'ailleurs, les choux gras de la presse et des médias belges ces derniers temps, c'est bien celui de Ali Aarass qui purge une peine de prison au Maroc pour activités terroristes. Toute une martingale médiatico-politique est mise en branle pour présenter ce prisonnier jugé pour une activité terroriste en héros et jeter l'opprobre sur le Maroc, faisant peu de cas des règles élémentaires de déontologie.

Par myopie politique ou non-sens professionnel, sur les plateaux de télévisions ou dans les articles de presse consacrés au sujet, le point de vue des autorités marocaines n'est pas le bienvenu. Aucune chaîne de télévision, aucune radio ni un journal belges n'ont donné la parole à un représentant du Maroc, qu'il soit officiel ou indépendant, pour éclairer l'opinion publique sur ce cas.

Pourtant, l'ambassade du Maroc, la Délégation générale de l'administration pénitentiaire, le Conseil national des Droits de l'Homme et les autorités judiciaires du royaume n'ont eu de cesse de publier les communiqués et les mises au point sans qu'ils trouvent écho auprès des médias belges qui préfèrent des débats à sens unique où une certaine "marocophobie" commence à prendre racine. Sur la place publique, un comité de soutien à Ali Aarass fait tout un tintamarre, relayé par quelques gauchisants hostiles au Maroc, mais aussi et surtout des sympathisants du Polisario qui surfent sur la litanie des Droits de l'Homme, tentant de glaner ici et là quelques soutiens qui s'amenuisent comme peau de chagrin en Europe, au moment où nous traversons un tournant majeur dans l'histoire de la question du Sahara avec le lancement du modèle de développement des provinces du sud.

Des grèves de la faim sont décrétées, des sit-in sont organisés, une troupe de sympathisants de la fausse cause fait le pied de grue devant le ministère des affaires étrangères et un bras de fer est engagé avec les autorités belges, accusées de ne pas intervenir auprès du Maroc pour libérer le prévenu en question.

Pourtant, pour le cas Aarass, la messe a été dite en son temps lors d'un procès équitable: 15 ans de prison ferme, commués en appel à 12 ans pour constitution d'une bande criminelle dans le but de préparer et de commettre des actes terroristes dans le cadre d'un projet collectif visant à porter gravement atteinte à l'ordre public, les faits étant bien établis, avec de solides éléments matériels à l'appui.

Incarcéré à la prison de Salé, Ali Aarass n'a cessé de répandre des allégations de torture et de mauvais traitement pour se donner à voir en victime et tromper l'opinion publique. La Délégation générale de

l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR) a démenti à maintes reprises ses allégations en précisant qu'il bénéficie des mêmes droits que les autres détenus et ne fait l'objet d'aucun mauvais traitement, sachant que son avocat, sa sœur, le parquet et le Conseil national des Droits de l'Homme lui rendent visite régulièrement.

Mieux encore et pour en avoir le cœur net, le procureur général du roi près la cour d'appel de Rabat a ordonné une enquête sur ces allégations et la procédure est allée jusqu'au bout. Le verdit est sans appel: Ali Aarass fait du cinéma! Côté belge, une récente réaction médiatique inédite du ministre des Affaires étrangères Didier Reynders, visiblement lassé d'être interpellé pour une affaire qui prend son cours normal par la justice marocaine et les autorités compétentes, est venue tirer les choses au clair.

Au journaliste qui l'interrogeait sur le sujet il a répondu : "J'ai entendu des abominations (...). Quand on ne connaît pas le dossier, il ne faut pas s'exprimer. C'est un dossier lié au terrorisme (...). Dans le cadre de mes responsabilités, j'ai interrogé les services de renseignements belges qui me disent que depuis le début des années 2000, il est suivi pour ce genre de faits" , avait affirmé le ministre dans une déclaration à la première chaîne de télévision belge (RTBF).

Et Reynders de souligner que s'il y a un doute à ce sujet, il y a des procédures au Maroc (...) mais dans le climat que nous vivons, je viens de réunir à Bruxelles, la coalition de lutte en Irak et en Syrie contre le terrorisme et le jihadisme, il faut être prudent. Pour lui, on peut demander des conditions de traitement correctes, à mettre fin à une grève de la faim pour réintégrer la prison dans de bonnes conditions (...) mais dire qu'il faut le libérer, je n'irais pas jusque-là. Ce sont des propos d'autant plus sages et circonspects que la justice marocaine est plus que jamais souveraine.

Le ministre belge a également confirmé que Ali Aarass bénéficie de ses droits aux visites, notamment de membres de sa famille, du CNDH et des services consulaires belges. Ceux qui avaient suivi les péripéties du procès du réseau Belliraj se souviennent bien de Ali Aarass, le libraire du quartier bruxellois Molenbeek, devenu passeur d'armes du réseau et l'un des fondateurs de Harakat Al Moujahidine Fi Al Maghrib. Ils se souviennent aussi de son projet macabre qu'il envisageait de mettre en œuvre dans sa patrie avec une bande de terroristes algériens. Aussi serait-il temps que cessent ces campagnes de désinformations orchestrées à de mauvais desseins.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-cas-ali-aarass-halte-aux-surencheres-politiques-57109

Nécessité d'initier un débat serein sur la parité et l'égalité

Cinq associations féminines dénoncent le parti pris du gouvernement

Plusieurs associations féminines, notamment la Fédération de la ligue démocratique des droits des femmes (FLDDF), Joussour Forum des femmes marocaines, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), l'Union de l'action féminine (UAF) et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes (AMVEF), ont appelé à initier un débat serein à propos du dernier rapport **du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** sur «L'état de l'égalité et de la parité au Maroc» et à ne pas tomber dans le piège de ceux qui tentent de le réduire à la seule recommandation concernant l'instauration de l'égalité homme-femme en matière d'héritage, alors qu'il en compte plus de 100.

Les représentantes de ces cinq associations ont souhaité que ledit rapport soit débattu dans sa totalité loin de tout discours takfiriste ou d'intimidation.

Sans en nommer les auteurs, Fouzia Assouli, présidente de la FLDDF, a critiqué, lors d'une conférence de presse tenue hier à Casablanca, la campagne des forces rétrogrades menée contre ce rapport visant à censurer tout débat sur ses recommandations.

Elle a également critiqué ceux qui veulent «pêcher en eaux troubles, notamment ceux qui ont avancé qu'il est inconcevable d'appliquer l'égalité homme-femme en matière d'héritage au prétexte que cela posera irrémédiablement la question de la succession sur le Trône. Le problème est mal posé, car l'égalité concerne des milliers de femmes, alors que cette succession-là ne pose pas de problèmes à la société», a-t-elle tancé.

Quant aux droits économiques et sociaux des femmes, elle a assuré qu'ils sont inséparables du domaine juridique. «Tout changement ou toute réforme juridique aura des conséquences sur le plan économique et social. D'aucuns critiquent le fait que le mouvement féminin insiste sur la réforme des lois concernant les femmes comme l'interdiction du mariage des mineures, alors qu'il passe sous silence tout ce qui a trait au domaine économique et social. Ceux-ci se trompent lourdement. Le juridique est intimement lié aux conditions économiques et sociales des femmes».

La représentante de l'Association Joussour, Ghizlane Benachir, a, pour sa part, appelé les forces qui défendent les droits des femmes à ne pas tomber dans le piège des forces rétrogrades pour détourner l'attention sur la teneur dudit rapport et se focaliser, comme le veulent ces forces, sur la seule recommandation concernant l'héritage.

Elle a rappelé, dans ce sens, la campagne mensongère menée par ces mêmes forces pour saborder le Plan d'intégration de la femme au développement élaboré par l'ancien ministre Said Saâdi.

Ghizlane Benachir a, par ailleurs, affirmé que le gouvernement n'a pas la volonté politique de mettre en application les dispositions de la Constitution de 2011 relatives à la condition des femmes.

Elle a critiqué le fait que les projets de loi présentés par l'Exécutif dans ce domaine aient été vidés de leur substance. «Le projet de loi de l'Instance de parité n'a rien à voir avec la Constitution ou avec les revendications du mouvement féminin», a-t-elle martelé.

Pour sa part, Zahra El Wardi, présidente de l'UAF, a critiqué les tergiversations du gouvernement Benkirane dans l'adoption des lois concernant l'amélioration de la condition féminine.

«Cette question ne constitue pas une priorité pour ce gouvernement», a-t-elle affirmé. Ce qui explique, selon El Wardi, le piètre bilan du gouvernement dans ce domaine.

A noter que les forces réactionnaires avaient tiré à boulets rouges sur le CNDH, en mettant sous le boisseau les différents aspects positifs de son rapport et en focalisant leurs critiques sur la seule recommandation concernant l'héritage. Une campagne takfiriste a été initiée par ces forces, un soi-disant alem dénommé Abou Naim avait même posté une vidéo sur YouTube dans laquelle il qualifie le président du CNDH, Driss El Yazami, de «mécréant» et d'«apostat». Abondant dans le même sens, le chef du gouvernement avait demandé au président du CNDH de présenter «des excuses».

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

POLITIQUE

4647/34

Observation des élections

Le CNDH se prépare aux législatives

- **Capitalisation sur son expérience pour renforcer les capacités des observateurs**
- **Des formations pour maîtriser les techniques de reporting**
- **Les détails de l'observation des élections du 4 septembre pas encore dévoilés**

Selon les responsables du CNDH, l'observation des élections régionales et communales du 4 septembre a porté sur 22.000 bureaux de vote, soit 56% du total, dépassant ainsi la moyenne prévue par les standards internationaux

(Ph. Bziouat)

PLUS de 2 mois après le déroulement des élections locales et régionales, le rapport détaillé de l'observation effectuée par le Conseil national des droits de l'homme n'a pas encore été dévoilé. Le Conseil présidé par Driss El Yazami s'est contenté de présenter des conclusions provisoires quelques jours après l'annonce des résultats. Entre-temps, le CNDH a organisé, hier à Rabat, une conférence sur la capitalisation et le partage des bonnes pratiques en matière d'observation des élections. L'objectif est notamment «d'évaluer les programmes de formation et d'accompagnement des observateurs, et stimuler la réflexion sur les approches adoptées», est-il indiqué. Les antennes régionales ont déjà organisé, le mois d'octobre, des ateliers de capitalisation de l'expérience du CNDH dans le domaine de l'observation. L'idée est «d'identifier les points forts et les faiblesses de cette expérience».

Globalement, les intervenants lors de cette conférence ont mis l'accent sur le dispositif mis en place par le CNDH durant les dernières élections locales et régionales. Il en ressort que «57 organisations nationales et internationales ont assuré le suivi de ces scrutins. L'observation a porté sur 22.000 bureaux de vote, soit plus de 56% du total», a souligné Mohamed Laamarti, président de la commission régionale du CNDH à Oujda. Pour lui, «ce taux dépasse la moyenne prévue par les standards internationaux».

Les responsables du CNDH veulent capitaliser sur leur expérience et examiner les bonnes pratiques au niveau international, afin de consolider les compétences des observateurs en vue des prochaines élections législatives prévues l'année prochaine. Il faut dire que le Conseil présidé par El Yazami a développé un savoir-faire en matière d'observation grâce aux différentes opérations menées depuis une dizaine d'années. Pour les scrutins de septembre dernier, «le Conseil a organisé 6 sessions de formation au profit de 1.200 observateurs durant les mois de juillet et août», a indiqué Nadir El Moumni, membre du CNDH. L'objectif est de «favoriser le renforcement des compétences des observateurs», a-t-il ajouté. Concrètement, il s'agit de familiariser les personnes qui assurent le suivi des élections aux outils de travail mais également aux objectifs de leur mission. Pour chaque observateur, «il s'agit essentiellement de suivre le processus électoral dans son intégralité et de s'assurer de sa régularité, conformément à la réglementation en vigueur», a-t-il expliqué. Néanmoins, il est essentiel de préciser les résultats escomptés de cette mission. Ceci est déterminant pour la définition de l'approche adoptée par l'observateur. Il s'agit de «renforcer sa posture, qui est différente de celle d'un sociologue ou d'un politologue, qui assurent également le suivi des élections», selon El Moumni. C'est pour cela que les sessions de formation ont insisté sur «la maîtrise des techniques notamment de reporting des faits», a-t-il dit. D'ailleurs, les personnes formées par le CNDH ont, à leur tour, organisé des séminaires au niveau des régions au profit des acteurs associatifs qui ont également participé à l'opération d'observation des élections. C'est à l'issue de ce processus que la Commission d'accréditation a donné le feu vert à 4.024 observateurs nationaux et internationaux pour assurer le suivi des scrutins du 4 septembre.❑

M.A.M.

Activer les recommandations

LES observateurs mobilisés par le CNDH et le tissu associatif ont fourni une importante quantité d'informations, dont seulement un bilan provisoire a été dévoilé. Il en ressort que «les élections régionales et communales se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence». Le rapport du CNDH précise que «les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes, et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin». Néanmoins, le Conseil d'El Yazami a mis l'accent sur la nécessité de prendre en considération les recommandations formulées dans des rapports d'observation des scrutins de 2007, 2009 et 2011, notamment en matière d'élargissement du corps électoral, de réforme du cadre juridique de l'observation et de promotion de la représentation politique des femmes et des jeunes. ❑

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

COUP D'ENVOI DE LA PREMIÈRE RENTRÉE LITTÉRAIRE

L'ÉVÈNEMENT SE POURSUIT JUSQU'AU 30 NOVEMBRE DANS PLUS DE 25 VILLES

En premier plan (de gauche à droite), Driss El Yazami, président du CNDH, Mohamed Amine Sbihi, ministre de la Culture, Khalid Safir, wali du Grand Casablanca, et Abdelkader Retnani, président de l'Union des éditeurs lors du lancement de la première rentrée littéraire (Ph. Khalifa)

Mission accomplie pour l'Union des éditeurs qui a inauguré sa première rentrée littéraire mardi 10 novembre à Casablanca en présence de nombreuses personnalités. Etaient présents aux côtés des éditeurs et de nombreux auteurs Mohamed Amin Sbihi, ministre de la Culture, Khalid Safir, wali du Grand Casablanca, Arnaud de Sury, consul général de France… L'évènement organisé par l'Union des éditeurs en partenariat avec le ministère de la Culture, **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'ambassade de France au Maroc, a ainsi permis à l'ensemble de la profession de présenter ses nouvelles publications simultanément. Les 15 maisons d'éditions ont présenté 171 nouveaux titres très diversifiés en arabe et en français. Romans, nouvelles, essais, poésie, beaux livres… sont à découvrir. Un catalogue comprenant toutes les données concernant cette première rentrée littéraire a été publié. Cette rentrée littéraire s'est tenue sous forme de «portes ouvertes» dans plus de 25 villes à travers le Maroc et se poursuivra jusqu'au 30 novembre. Une initiative qui sort de l'axe Rabat-Casablanca investissant des librairies dans les provinces du Sud à Dakhla ou encore à Laâyoune mais aussi dans des villes comme Tiznit, Oujda et Beni Mellal. De nombreuses librairies et bibliothèques, y compris celles gérées par le CNDH ainsi que les 12 instituts français, accueilleront ce nouvel évènement culturel en présence d'auteurs.

Le constat est affligeant lorsque l'on se penche sur les chiffres. Il est important de rappeler que le Marocain ne consacre que 2 minutes par jour à la lecture. C'est dire que la promotion du livre, de la lecture et des auteurs marocains est cruciale. Le Maroc dispose de près d'un million de lecteurs potentiels et pourtant un livre bénéficiera au mieux de 2.500 tirages. «La promotion du livre est une nécessité et un devoir national absolu. Rendons donc hommage au livre et aux auteurs marocains afin qu'il puisse retrouver leur place dans l'éducation», a précisé Abdelkader Retnani, président de l'Union des éditeurs.

Pour sa part, le ministre Sbihi a souligné que «cette initiative procède de l'obligation de contribuer à créer autant d'événements que possible pour attirer le lecteur potentiel, éloigné par un système éducatif qui n'incite pas à la lecture et par une culture ambiante qui l'est encore moins. Mais aussi par l'usage d'une révolution numérique qui n'est pas particulièrement tournée vers la découverte des bibliothèques numériques du monde. Afin d'accompagner les maisons d'éditions et les auteurs, le ministère de la Culture a mis en place depuis 2014 un fonds de soutien au livre doté d'un budget de 10 millions de DH par an.

La rentrée littéraire promet de devenir un rendez-vous culturel incontournable qui se tiendra chaque année au mois de novembre.

Aïda BOUAZZA

http://anotao.com/nouvelles/link/ma/www.leconomiste.com/article/980049-coup-d-envoi-de-la-premiere-rentree-litteraire

Conseil national des droits de l'Homme

Séminaire international sur l'observation des dernières élections communales et régionales 15766/1-5

Le CNDH a organisé, hier à Rabat, un séminaire international sur le partage des bonnes pratiques en matière d'observation neutre et indépendante des élections. L'événement avait pour objectif de jeter la lumière sur l'observation des élections communales et régionales du 4 septembre dernier.

Page 5

Ph. Kartouch

Conseil national des droits de l'Homme

Séminaire international sur l'observation des dernières élections communales et régionales

Le CNDH a organisé, hier à Rabat, un séminaire international sur le partage des bonnes pratiques en matière d'observation neutre et indépendante des élections. Cette manifestation à laquelle ont pris part les représentants des organisations nationales et internationales accréditées par la commission spéciale d'accréditation des observateurs avait pour objectif de jeter la lumière sur l'observation des élections communales et régionales du 4 septembre dernier.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) veut faire le point sur les différents aspects du processus d'observation des élections communales et régionales du 4 septembre dernier. Il a ainsi rassemblé autour de cette question les représentants des organismes nationaux et internationaux pour échanger les expériences et les bonnes pratiques afin d'en tirer les enseignements qui s'imposent. Le séminaire international qu'il a initié à cette occasion est le deuxième du genre après celui organisé en 2011 au lendemain des échéances législatives de 2011. Pour Nadir Moumni, membre du CNDH, le but du Conseil est d'institutionnaliser cette pratique afin favoriser le partage des expériences. En effet, l'organisation de cette rencontre a permis au Conseil et aux organisations œuvrant dans ce créneau de partager les expériences, d'engager la réflexion sur les approches adoptées et les enjeux de l'observation neutre et indépendante des élections. Aussi, les participants se sont penchés sur l'analyse du cadre législatif relatif à l'organisation des élections. À l'ordre du jour de cette rencontre, trois ateliers traitant divers volets d'observation neutre et indépendante des élections. Le premier concerne la «formation et accompagnement des observateurs». Le deuxième porte sur la conduite méthodologique de la mission d'observation, notamment en ce qui concerne la portée et les limites des approches adoptées. Le dernier atelier est dédié à l'analyse du cadre juridique régissant les élections. ■

> Les participants se sont penchés sur l'analyse du cadre législatif relatif à l'organisation des élections.

Le séminaire a permis un échange fructueux des expériences.

Ph. Kartouch

Soumaya Bencherki

22.000 observateurs

Le CNDH s'était engagé dans le processus d'observation des dernières élections communales et régionales. Il avait, en effet, procédé à l'observation de la campagne électorale (22 août au 3 septembre) et du scrutin du 4 septembre. Au total, 4.024 observateurs ont été mobilisés pour observer l'opération dans quelque 22.000 des 39.320 bureaux de vote, soit 56%. Un taux qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux en matière d'observation, à savoir 3%, comme a indiqué le CNDH dans son rapport sur l'observation des élections communales et régionales.

Sahara: Moubacharatan Maâkoum décortique les chantiers lancés

Célébration du quarantenaire de la Marche verte.Crédit: AFPSahara: Moubacharatan Maâkoum décortique les chantiers lancés

Basma El Hijri

Nouveaux projets au Sahara, régionalisation avancée, rente… Moubacharatan Maâkoum a décortiqué les initiatives lancées par le roi Mohammed VI au Sahara.

Sous le thème "Quelles perspectives pour le Sahara", la ministre Mbarka Bouaïda, le président du Conseil économique et social Nizar Baraka, le président du CNDH Driss El Yazami et d'autres intervenants ont répondu à des questions relatives aux enjeux dans les provinces du sud. Conducteur :

4'35: pour Nizar Baraka, cette visite représente sans nul doute "le coup d'envoi de la mise en place de la régionalisation avancée, initialement proposée à partir des provinces du sud, et lancé dans la même région".

6'21: **pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'homme affirme que "les droits de l'homme est la feuille de route pour la mise en place du développement durable"** auquel aspire le Maroc. Driss El Yazami pense que ledit développement concerne "tous les secteurs" et devrait toucher "tous les citoyens". Une condition sine qua non afin de réaliser "une démocratie représentative et participative".

7'40: revenant sur la faisabilité d'une régionalisation avancée, le président de la région Dakhla-Oued Eddahab, Ynja Khettat, affirme que "les provinces du sud sont suffisamment matures pour concrétiser ce chantier". Pour lui, il a d'abord fallu "consolider les instruments administratifs dans la région pour mettre en place les grands projets récemment lancé par le monarque".

24'30: Interpellé par rapport au rapport réalisé il y a 2 ans sur le Sahara par le Conseil économique, social et de développement, son président affirme qu'il "faut en finir avec l'ancien système économique qui reposait uniquement sur l'investissement public, et encourager l'investissement privé". Pour Nizar Baraka, "il faut décentraliser le pouvoir en accordant aux élus d'autres prérogatives" et "rompre avec l'assistanat en favorisant des prestations sociales qui ciblent les populations défavorisées".

Pour ce qui est de l'économie de rente, le président du CESE rappelle que le Maroc a modifié les modalités d'octroi de licences. "Les licences sont accordés que quand il y a investissement. Si ce dernier ne se fait pas durant une période prédéfinie, la licence est automatiquement retirée". Et d'enchaîner: " Il faut que ledit investissement ait une retombé économique sur la région" .

33'16: jointe en duplex à Laâyoune, la militante des droits de l'homme Aïcha Douihi, exprime "qu'elle souhaite réconcilier les citoyens des provinces du sud avec l'administration et les institutions étatiques". Pour elle, il est plus que jamais nécessaire de "récupérer la "hiba" de l'Etat".

56'2 : Après un reportage résumant l'ensemble des chantiers initiés, Jamâa Goulehsen interpelle Khettat Ynja sur les conditions nécessaires pour la concrétisation desdits projets. Ce dernier évoque le renforcement des instruments juridiques et recommande que "le Wali et le président du conseil de la région unissent leurs forces afin d'être plus efficace et d'éviter les conflits d'intérêts". Le président de la région de Dakhla souhaite rester à l'écoute des doléances et remarques des habitants de la régions qu'il considère comme "locomotive" du développement.

1h1'45 : Khettat Ynja poursuit en insistant sur la formation des cadres de la région. Selon lui, "ils seront appelés à gérer, superviser et accompagner la concrétisation de projets lancés".

http://telquel.ma/2015/11/12/sahara-moubacharatan-maakoum-decortique-les-chantiers-lances_1470066

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, jeudi à Rabat, un séminaire international de partage et de capitalisation des bonnes pratiques de l'observation électorale.

Selon un communiqué du CNDH parvenu mercredi à la MAP, ce séminaire a pour objectif d'échanger les expériences et les bonnes pratiques en matière d'observation électorale et d'évaluer les programmes de formation et d'accompagnement des observateurs.

Cette rencontre vise aussi à stimuler la réflexion sur les approches adoptées et les enjeux de l'observation neutre et indépendante des élections, à analyser le cadre législatif relatif à l'organisation des élections et à promouvoir des synergies et des actions communes en fonction des prérogatives des organisations participantes.

Le séminaire international sera marqué par la participation des représentants des organisations nationales et internationales accréditées par la Commission spéciale d'accréditation des observateurs, a indiqué le communiqué. Les participants aborderont trois grands axes, à savoir : "Formation et accompagnement des observateurs: Leçons à retenir pour la mise en œuvre d'une nouvelle stratégie de formation", "Conduite méthodologique de la mission d'observation : Portée et limite des approches adoptées" et "Cadre juridique régissant les élections au Maroc : Analyse d'ensemble et propositions d'amélioration".

Par ailleurs, le CNDH a organisé ce mercredi un atelier national de capitalisation de l'expérience du conseil et de ses commissions régionales en matière d'observation des élections qui sera consacré à la présentation des résultats des ateliers régionaux organisés par les CRDH en vue d'évaluer leur expérience dans ce domaine.

Les commissions régionales des droits de l'Homme avaient organisé, en octobre dernier, des ateliers régionaux de capitalisation de l'expérience du CNDH et de ses CRDH dans le domaine d'observation des élections, a rappelé la même source.

L'objectif de ces ateliers était d'identifier les points forts et les points faibles de cette expérience et d'en tirer les enseignements, selon le CNDH qui a fait savoir que l'opération d'évaluation a pris en considération certains critères, à savoir la mobilisation des observateurs, la représentativité des femmes, les choix stratégiques, la formation des observateurs, l'outil électronique, le comportement des autorités chargées de la gestion des élections et une lecture analytique dans les résultats des élections.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme et 6 organisations non gouvernementales internationales. Ces instances ont mobilisé au total plus de 4000 observateurs dont 76 observateurs internationaux qui ont assuré l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. D'autres instances et experts internationaux ont participé à l'observation à l'invitation du CNDH.

http://mobile.menara.ma/fr/2015/11/11/1744231-s%C3%A9minaire-international-de-partage-des-bonnes-pratiques-de-observation-%C3%A9lectorale-jeudi-%C3%A0-rabat.html

LE GOUVERNEMENT ACCORDE UNE INDEMNITÉ SYMBOLIQUE AUX SALAFISTES REPENTIS

Par Mohamed Chakir Alaoui

Kiosque360. Le gouvernement a accordé une aide financière à chacun des 37 islamistes radicaux repentis ayant bénéficié d'une grâce royale lors du 40ème anniversaire de la Marche Verte. Cette assistance a également profité à d'autres groupes salafistes libérés en 2014 et 2015.

Les aides financières du 6 novembre 2015 ont été débloquées en conformité avec les lois afin de faciliter une insertion "rapide, juste et appropriée" à ces détenus islamistes repentis. Cette aide de 3.000 dirhams accordée à chacun des prisonniers n'est pas très importante en valeur mais elle pèse lourd en termes de soutien moral. Surtout pour un individu qui recouvre subitement une totale liberté après une décennie d'incarcération. "Al Massae" nous apprend dans son édition de ce vendredi 13 novembre que le gouvernement, par le biais de la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN), a remis cette aide aux détenus avant qu'ils ne franchissent les portes de la prison.

Sous le titre "Abdellatif Hamouchi (chef de la DGSN) accorde des indemnités aux salafistes repentis", le journal casablancais précise que c'est Hassan El Hattab, le détenu salafiste qui a joué les bons offices en réclamant et obtenant que cette aide soit allouée aux 37 salafistes repentis. La plupart de ces prisonniers ont été condamnés pour leur implication directe dans les attentats de Casablanca de 2003.

Le groupe d'El Hattab reconnaît que le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) a joué un rôle de rapprochement, d'une part avec le cabinet royal et, d'autre part, avec la présidence du gouvernement. Le ministère de la Justice et d'autres départements ont également contribué avec l'objectif d'aider ces bénéficiaires de la grâce royale à réussir leur insertion dans une société de paix et de progrès.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-gouvernement-accorde-une-indemnite-symbolique-aux-salafistes-repentis-57115

"البيجيدي" عن توصية اليزمي: لا يمكن لـ"العطارة" التكلم في العمليات الجراحية

بعد **الجدل الذي اثارته توصية المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة بين الرجل والرأة في الإرث**، عاد قياديو حزب العدالة والتنمية، لانتقاد التوصية، معتبرين أن "المجلس ليس من اختصاصه إصدار توصية بخصوص موضوع الإرث، ماشي العطارة غادي يتكلموا في العمليات الجراحية".

وطالب محمد يتيم، عضو الأمانة العام لحزب "البيجيدي"، اليوم، خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2016، المؤسسات الحقوقية الوطنية المعنية إلى التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقية وذات الأولوية مع التركيز على مجال مسؤوليتها ونطاق اختصاصها، "عوض جر المجتمع إلى نقاشات عقيمة حول قضايا من قبيل الإرث".

وأضاف القيادي، أن ملف الإرث ينبغي الرجوع فيه لأهل الاختصاص والأهلية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة، معلقا "إن كل شيء لديه أهل اختصاص ولايجب أن يتحدث الكل في شيء".

http://www.le360.ma/ar/politique/69537

40ème anniversaire de la Marche Verte : SM le Roi a prononcé un discours fondateur et mobilisateur

SM le Roi Mohammed VI a prononcé, le 6 novembre à Laâyoune à l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte, un discours fondateur et mobilisateur qui constitue, pour les prochaines années, une Feuille de route pour les Provinces sahariennes, a indiqué le président de l'Institut Marocain des Relations Internationales, Jawad Kerdoudi.

Dans ce Discours, tous les aspects ont été traités : politique, économique, social et culturel, a fait constater M. Kerdoudi dans la chronique hebdomadaire de l'IMRI.

Il a rappelé qu'un Rapport de OLAF, un organisme de l'Union européenne, avait mis à jour le détournement par le "Polisario" des fonds destinés aux "réfugiés" de Tindouf.

Contrairement aux allégations de ses adversaires, le Maroc a mis en œuvre un organisme indépendant, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** qui a un prolongement dans les Provinces Sahariennes pour défendre ces droits en toute indépendance, a-t-il dit.

Et de faire constater à ce sujet que les populations vivant au Sahara disposent de tous leurs droits civiques et participent massivement aux élections pour choisir leurs représentants à la fois sur le plan local ou national.

Dans son discours, SM le Roi a clairement indiqué que les revenus des ressources naturelles du Sahara doivent aller aux populations sahraouies, et que le Sahara marocain bénéfice d'une sécurité et d'une stabilité qu'on ne trouve pas dans la région Sahélo-Saharienne, a ajouté M. Kerdoudi.

Le président de l'Institut Marocain des Relations Internationales a souligné que le Discours Royal de Laâyoune est une véritable feuille de route pour les Provinces Sahariennes avec la déclinaison d'orientations et de projets dans tous les domaines.

Pour le président de l'IMRI, il faut absolument veiller à la concrétisation de ces orientations et de ces projets dans les meilleurs délais par la création d'un Comité de suivi qui puisse se réunir régulièrement et évaluer les résultats obtenus sans oublier d'expliquer que leur réussite est le meilleur gage pour résoudre définitivement la question du Sahara.-

http://www.tangermagazine.com/_n2701_40eme-anniversaire-de-la-marche-verte--sm-le-roi-a-prononce-un-di.html